

جامعة مولود معمري- تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات
الأمنية في المتوسط بعد أحداث

11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

أ- شيخ فتيحة

إعداد الطالبتين:

- قاسي وسيلة

- كبيري جوهر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ- لعمراني أسية.....مناقشة.

أ- شيخ فتيحة.....مشرفا ومقرر.

أ- فتاك مهدي.....رئيسا.

السنة الجامعية: 2015- 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي
السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ
يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ
إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ
حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ (255)".

"صدق الله العظيم"

الآية 255 من سورة البقرة

الشكر والعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المشرفة "شيخ فتيحة" لحسن توجيهاتها لنا خلال انجازنا لهذا البحث، كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا المحترمين الذين درسونا خلال مسارنا الدراسي وهذا عرفانا لكل ما بذلوه من مجهودات مارة من أجلنا

كما نتقدم بالشكر أيضا من وقف معنا وساندنا في إنجاز هذا البحث

"قاسي، كبيري"

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى "والدائي" اللذان أجدهما دائماً إلى جانبي
أهدي هذا العمل إلى إخواني وأخواتي خاصة أختي "تتهينان" وابن أختي
"موموح" وكل أفراد عائلتي.

أهدي هذا العمل إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية بجامعة مولود معمري وكل صديقاتي الآخرين الذين ساعدوني
معنوياً.

إلى صديقتي "جوهر" التي شاركتني هذا البحث
أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من كان معي خلال انجازه سواء من
قريب أو بعيد

شكراً لكم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الشخصين الأكثر عزة إلى قلبي "أمي وأبي"

أهدي هذا العمل إلى إخواني

وكل أفراد عائلتي

أهدي هذا العمل إلى كل أصدقائي وصديقاتي وكل زملائي

إلى صديقتي "وسيلة" التي أتكاسم معها هذا البحث

أكن لكم المحبة والتقدير

شكرا لكم

الخطّة :

مقدمة.

الفصل الأول : الاطار النظري للأمن

المبحث الأول : مفهوم الأمن.

المطلب الأول : تعريف الأمن.

المطلب الثاني : أبعاد الأمن.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للأمن.

المطلب الأول : النظريات التقليدية للأمن.

المطلب الثاني : اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن.

المطلب الثالث : مستويات الأمن .

الفصل الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية و الأمن المتوسطي

المبحث الأول : واقع الأمن في المتوسط .

المطلب الأول : المكانة الاستراتيجية للمتوسط.

المطلب الثاني : التهديدات الأمنية في المتوسط.

المطلب الثالث : النظرة الأوروبية للأمن.

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية للمتوسط تجاه القضايا العربية .

المطلب الأول : السياسة الأمريكية للمتوسط تجاه سوريا.

المطلب الثاني : السياسة الأمريكية للمتوسط تجاه لبنان.

المطلب الثالث : السياسة الأمريكية للمتوسط تجاه الصراع العربي الاسرائيلي.

المبحث الثالث : التواجد الأمريكي في المتوسط .

المطلب الأول : المقاربة الامريكية في المتوسط .

المطلب الثاني : الاسطول السادس.

المطلب الثالث : الحلف الأطلسي.

الفصل الثالث : الاستراتيجية الأمريكية و دورها في المتوسط و متطلبات الأمن في المتوسط

المبحث الأول : الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول : الاستراتيجية الأمريكية في فترة بوش الاب 1989-1993

المطلب الثاني : الاستراتيجية الأمريكية في فترة بيل كلينتون 1993-2001

المبحث الثاني : الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول : الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لجورج بوش الابن 2001-2008 .

المطلب الثاني : الاستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال فترة أوباما 2008-2016 .

المبحث الثالث : مستقبل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط .

المطلب الأول : سيناريو فاشل .

المطلب الثاني : سيناريو ناجح .

خاتمة .

مقدمة:

أدى انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين إلى إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة انتهت فيها الحرب الباردة لتترك مجالا واسعا لصراعات من نوع جديد، وبرزت الحاجة لتطوير وتحليل جديد تشرح الظواهر التي ترتبت عن نهاية الثنائية القطبية، بحيث عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياساتها العسكرية لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمته والمتمثلة في الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وزوال الأنظمة الدفاعية في أوروبا الشرقية، فقدت هذه المحددات أهميتها في العلاقات الدولية أين أصبحت مبنية على شبكة من الترابطات المصلحية يحكمها عاملان: التعاون المتبادل من جهة والثورة التكنولوجية من جهة أخرى، وكان لهذين العاملين دور في التقليل من أهمية الأمن العسكري لينتقل إلى الأمن الاقتصادي.

وعليه، لابد من إحداث تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر تناسبا مع التحولات الأمنية الدولية. سواء على المستوى النظري أين عرف مفهوم الأمن إسهامات نظرية عديدة بعد الحرب الباردة، وقد ساهم هذا التغيير في إخراج منطقة البحر الأبيض المتوسط من دائرة النفوذ الأوربي الذي يستند إلى مبررات تاريخية وجغرافية لتشهد دخولا أمريكيا قائما على المنافسة غير المعلنة مع الاتحاد الأوربي بحثا عن مكانتها ضمن الرتبيات الأمنية التي تعرفها المنطقة خاصة وأن المنطقة ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحولات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة نظرا لموقعها الجيو استراتيجي أين أصبحت المنطقة مرشحة لاستقبال العديد من التناقضات ومسرحة للتنافس وتساعد التهديدات الأمنية الجديدة فيها العابرة للحدود والقارات كالهجرة غير شرعية، الإرهاب، انتشار الأسلحة الدمار الشامل، المخدرات...الخ.

وقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة ومثالها من تفجير للنزاعات الداخلية وتداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة حوض المتوسط عامة ومنطقة جنوب المتوسط خصوصا،

حيث تعتبر مصدر الألمان مع تنامي ظاهرة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرفت الولايات المتحدة الأمريكية، وتشغل ظاهرة الإرهاب حيزا كبيرا في إستراتيجية الأمريكية الجديدة، حيث صنفها ضمن المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن المتوسطي والأمن الدولي وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع ورسم إستراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة بمنطقة المتوسط واحتدام التنافس الأوربي- الأمريكي على المنطقة المتوسطية فضلا عن كونها معبرا رئيسيا لثروة النفط- شريان الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة:

يندرج البحث ضمن الدارسات الأمنية التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة لما عرفه هذا الحقل من نقاشات لتوسيع مفهوم وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... الخ. وإيجاد التوجهات الخارجية لقوة عظمى التي تسعى إلى تعزيز دورها ومكانتها داخل الفضاء المتوسطي التي تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية والسعي على أمن المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة فيها وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تعتبر أكثر الظواهر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية ، أين اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية لمتغيرات جديدة مع بداية الألفية الجديدة وهي الحرب ضد الإرهاب الذي ألصقته كتهمة بالإسلام وهذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضرورة تدمير أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الأنظمة المالكة لهذه الأسلحة.

دوافع اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ- **الدوافع الموضوعية:** يرجع السبب لاختيار هذا الموضوع لظهور جملة من التغيرات والتحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة ودخول في مستجدات ومفاهيم جديدة التي طبعت العلاقات الدولية وظهرت الدراسات الأمنية كدراسة قائمة بذاتها والتوسع المستمر

لمفهوم الأمن كظاهرة أزلية ملازمة للإنسان، واهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدى إمكانية تحقيق الأمن.

والحديث عن الأمن المتوسطي يثير التردد لدى المختصين في الدراسات الأمنية لأن الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية وصراعات الداخلية والإقليمية، أضف إلى ذلك التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود كالهجرة غير شرعية، الإرهاب، المخدرات... الخ.

وعليه رأينا من الضرورة تسليط الضوء على أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات والسياسات الأمنية للقوى العظمى وتحديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تلك الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط.

ب- الدوافع الذاتية:

تتمثل الدوافع الذاتية لتحليل الموضوع من رغبة الشخصية في محاولة الإجابة عن تساؤل يطرح بالحاح حول أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة المتوسط الذي تعتبر بؤرة التوتر ومسرح الصراعات وهذا منذ القدم وكذا الأهمية البالغة التي يكتسبها العمل الأمني في أي مجتمع لحماية المواطنين وممتلكاتهم، والارتقاء بالمنظومة الأمنية لتحقيق درجة عالية من التنظيم والكفاءة لمجابهة التحديات العسكرية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورصد التوجهات الأمريكية تجاه منطقة البحر المتوسط والرغبة في الوصول إلى دراسة أكاديمية حول الموضوع ويمثل إضافة جديدة ومفيدة.

إشكالية الدراسة:

في ظل الترتيبات الأمنية التي يشهدها المتوسط، والرغبة الأمريكية في إعادة النظر في سياساتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل الإستراتيجية الأمنية الأمريكية على منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟
ومن الإشكالية الدراسة تتحدد مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنتم الإجابة عليها بصورة موضوعية:

1- ما هي المفاهيم التقليدية والحديثة لمصطلح الأمن؟

2- ما هي الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لحوض المتوسط؟

3- كيف تم توظيف أهم الأبعاد الموسعة للأمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كآليات لتعزيز التواجد الأمريكي في المتوسط

4- كيف اثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تغيير الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم وإعلان الحرب ضد الإرهاب؟

حدود الدراسة:

أ- **النطاق المكاني:** تعتبر منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية لذلك تم تسليط الضوء على هذه المنطقة لاعتبارها غنية بالثروات ومحور للصراعات.

- **النطاق الزمني:** استدعت الدراسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ تعتبر مرحلة 2001 مرحلة تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية على التدخل في الدول وفق ذرائع مختلفة خاصة التدخل بحجة الإرهاب.

الفرضيات الجزئية:

ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- تعدد التهديدات الأمنية في حوض المتوسط، تعرقل عملية تحقيق الأمن في المنطقة.
- 2- كانت أحداث 11 سبتمبر 2001، نقطة انعطاف هامة في بروز تحديات أمنية جديدة تواجهها المنطقة المتوسطة.
- 3- زيادة التحديات الأمنية في المتوسط وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها الداخلية.

المناهج المستعملة:

- 1- المنهج التاريخي: هو المنهج الذي يعتمد على المدخل الزمني التقريري في البحث والرجوع إلى ماضي باستمرار والمدخل التاريخي يستخدم في كل العلوم الإنسانية استنادا إلى حقيقة أن التاريخ سلسلة متصلة من الحلقات كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها⁽¹⁾.

فالتاريخ إذن يعد عنصرا هاما لتحليل السياسي لأنه مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة. فهو حقل التجارب ليحل محل التجارب المباشرة التي تميز بها العلوم الطبيعية، كما أن المنهج التاريخي تطبيقات واسعة في الميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة منذ القرون الوسطى إلى يومنا هذا.

فهو عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسة وتحليل لظاهرة معينة في تعاقباتها وفق خطوات بحث معينة تركز على المصادر التاريخية من أجل فهم حاضر الظاهرة ومن ثمة الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها.

استخدمنا هذا المنهج لإبراز المكانة التي كانت تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط قبل 11 سبتمبر 2001⁽¹⁾.

¹- أحمد عبد الكريم سلامة، "الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2008، ص 38-39.

2- المنهج المقارن: نظرا لصعوبة إجراء التجريب المباشر في ميدان العلوم الإنسانية بصفة خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة لكون أن الإنسان هو موضوع الدراسة وهو كل معقدة ومشاكل ولعدم إمكانية المنهج الإحصائي تدعيم المنهج التجريبي تدعيما كلياً، فإن المنهج المقارن بإمكانه تدارك هذا النقص المنهجي.

وبهذا الصدد فالمقارنة نفي تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أو تحديد أوجه الاختلاف وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر. وعليه يمكن تعريف المنهج المقارن: بأنه تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل⁽²⁾.

استخدمنا هذا المنهج الإجراء الإستراتيجي الأمريكية قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التي أتيح لنا الإطلاع عليها والاستعانة بها ما يلي:

- مرجع من تأليف "مصطفى بخوش" بعنوان حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف سنة 2006، وهو مرجع تناول بدقة موضوع التحولات الكبرى للمعالم ما بعد الحرب الباردة.
- مرجع من تأليف "عبد النور عنتر" يحمل عنوان البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي والذي تناول مفاهيم الأمن والتطور والأبعاد.
- مرجع من تأليف "هشام صاغور" تحت عنوان السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط والذي تناول موضوع الهجرة غير شرعية والأصولية الإسلامية في أوربا.

1- نفس المرجع السابق، ص 153-158.

2- عبد الناصر الجندلي، "تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، ص 169-170.

- كذلك مرجع من تأليف "ليندة عكرون": يحمل عنوان تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين الشمال وجنوب المتوسط والذي تناول مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط. وهناك العديد من المؤلفات والكتب التي اعتمدنا عليها في مذكرتنا هذه وكذا العديد من المقالات ومذكرات الماجستير والتي تم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

الإطار المفاهيمي:

- **القوة:** هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية.

وقد عرفها "هانس مورغنتو": "علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسون وهؤلاء اللذين هم خارج الذين يمارسونها".

كما يعرفها "ديفيد سنفر": "بأنها القدرة على التأثير".

- **التهديد:** يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد.

- **المتوسط:** هي منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو بحر يتوسط 3 قارات (أوروبا، أفريقيا، آسيا).

- **التدخل غير مباشر:** هو أسلوب الحرب غير معلنة.

- **الإستراتيجية:** هي علم و فن توظيف القوى السياسية والاقتصادية والنفسية وكذلك قوات الدولة العسكرية أو بتعريف آخر هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسية.

عرفها "ريمون آرون": " هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية أو الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة. - **الإرهاب:** هو وسيلة من وسائل الإكراه في المجتمع الدولي لا يوجد لديه أهداف متفق عليها

عالميا ولا ملزمة قانونيا ويعرفه القانون الجنائي على أنه تلك الأفعال العنيفة التي تهدف إلى خلق أجواء من الخوف.

تقسيم الدراسة:

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث وهي كالآتي:

الفصل الأول: سنتطرق في هذا الفصل بعنوان: الإطار النظري للأمن أين سنتناول مفهوم الأمن والتطورات التي عرفها بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا أهم النظريات المفسرة للأمن، كما سنتحدث عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونختم الفصل بعرض مستوياته.

أما في **الفصل الثاني** والذي هو بعنوان: الولايات المتحدة الأمريكية والأمن المتوسطي أين سنتناول المكانة الإستراتيجية للمتوسط أين سنتحدث عن مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجيوستراتيجية، كما سنتحدث عن التواجد الأمريكي في المتوسط ونهاية نعرض السياسة الأمريكية في المتوسط.

وفي **الفصل الثالث** الذي بعنوان الإستراتيجية الأمريكية ودورها في المتوسط ومتطلبات الأمن في المتوسط وذلك بالتطرق إلى الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بالتطرق إلى ظاهرة الإرهاب، ونختم الفصل بعرض مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط.

تمهيد:

من بين المسائل الأخلاقية في نظرية العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموماً بغموض وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها عموماً يمكن القول أنه من أحداث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي بعد الحرب الباردة.

في هذا الفصل سيتم تقديم موضوع الدراسة من خلال معالجة المفاهيم المختلفة للأمن وأنواعه. كما نتعرض إلى دراسة مختلف نظريات العلاقات الدولية التقليدية والحديثة في توسيع مفهوم الأمن.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

الأمن لغة:

الأمن مضاده الخوف والفرع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله عز و جل عباده إلى الإيمان به ليحقق لهم الأمن والأمان⁽¹⁾.

والأمن في اللغة الانجليزية security والفرنسية sécurité يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الأمن وعدم الخوف.

الأمن اصطلاحاً:

يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلاقي الحرب وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974 ومنذ ذلك التاريخ استخدم مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية⁽²⁾.

فالأمن من جهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من الخطر القهر على يد قوة أجنبية⁽³⁾.

- الأمن اصطلاحاً:

الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية و الوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعتبرة⁽⁴⁾.

¹- محمد عمارة، "مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام"، القاهرة، مصر، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 2009، ص 9- 13.

²-ابن المنظور، "لسان العرب"، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 164.

³-منذر سليمان، "إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي"، ومرتكزاته على الموقع www.achr.ma/at381.htm يوم

16- 03- 2003.

⁴-محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص13-14.

الأمن هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسي في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته.

لقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في أكثر من موضع ورد في الآية الكريمة في قوله سبحانه وتعالى: "لإيلاف قريش (1) لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف (2) فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أضعفهم من جوع وآمنهم من خوف (4)" (1).

- قال تعالى: "فأيُّ الفريقين أحقُّ بالأمنِ إذ كنتم تعلمون الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" (2).

نستخلص من هذه الآية الكريمة أن هناك مقابلة بين الأمن والخوف والفرع والأمن والطمأنينة وفيها إشارة إلى الأمن على أنه اطمئنان على مستوى الفرد والجماعة.

ويعرفه الدكتور "محمد مصالحة": الأمن أنه "حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأنه هناك ملاذ من الخطر" (3).

ويعرفه "شارل سلاينشر": بأنه "يشير إلى قيم الحرية والرفاه والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة. وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح مجرد أداة لحمايتها" (4).

أما "هنري كبسنجر": فيعرف الأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء" (5).

- أما "بوث Both وويلر": فيؤكدان على أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

¹ -سورة قريش، الآية 1 - 4.

² -سورة الأنعام الآية 81 - 82.

³ -جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات القاهرة، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة 1999-2008.

⁴ -عبد نور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي- الجزائر- المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 13.

⁵ -نفس المرجع، ص 14.

يعرفه "يوزان": الأمن بأنه "العمل من التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

- **تعريف "ويلفرز":** فإن الأمن في أي معنى موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم⁽¹⁾.

¹- نفس المرجع، ص 14.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا، إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعمم هذه النظرية الشمولية للأمن ويتم القبول بها في حقل الدراسات الأمنية الدولية، وهكذا وسع هذا المفهوم بشكل كبير ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ميز "بوزان" بين أربعة أبعاد أساسية للأمن:

1- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

2- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد شرعيتها.

3- الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

5- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية⁽¹⁾.

¹- عبد نور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي"، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

المبحث الثاني: نظريات المفسرة للأمن

المطلب الأول: النظرية التقليدية

سنحدث في هذا الإطار على أهم النظريات التي عالجت مفهوم الأمن بمختلف اتجاهاتها والبحث عن أطرها.

النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى مسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في إحدى إمكانية تحقيقها وتطويرها فكانت المحاور النظرية الأولى بين الواقعية والمثالية في الفترة ما بين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية وتنطلق من عناصر مركزية في تحليلها كانطلاقها من نظرة الطبيعية الخيرة وهدفها الأمن الجماعي، وتركز على المقاربة الأخلاقية والقانونية إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد على قصور هذا التصور مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثلته عصبة الأمم في أداء دورها وظهور النزاعات الدولية⁽¹⁾.

إن دراسة لنظام الأمن، لا يستغني المنهج المثالي لأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا، كما أن المنظمات الدولية اعتنت بموضوع الأمن والسلام، نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم والدعوة إلى نبذ الحرب وتشجيع السلام ونزع السلاح والتوجه نحو التعاون والحوار وتقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي العام وعلى دور هذا القانون في ضمان الأمن والسلام العالمي، وقد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مقاييس كثيرة استعملتها النظرية المثالية كمعايير حول مدى توافق سياسات الدول مع السلوكيات الواجب اعتمادها⁽²⁾.

شكلت المثالية مقاربة أخلاقية- قانونية ركزت على بناء عالم أفضل من خلال النزاعات وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضيتها ومقترحاتها نحو المفاهيم الفرد والرأي العام. فالقضية

1- نصر الدين فورة، "النظرية المثالية في العلاقات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير - كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة منتوري- قسنطينة- 2008- 2009، ص 7.
2- محسن بن العجمي بن عيسى، "الأمن والتنمية"، الرياض، ط1، 2011، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 22- 23.

السياسية والأخلاقية الأساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل في الحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل⁽¹⁾.

1- الطرح الواقعي للأمن:

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تنافس في المصالح بين مختلف الأمم ويرون أن الدول غالباً ما تعرف تضارباً بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانات المتوفرة للدولة، حيث تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

فالقوة حسب الواقعيون مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشمل إلى جانب العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية⁽²⁾.

فعنصر القوة يبقى المؤشر الأساسي لتحقيق المعادلة الثنائية وهي تحقيق الأمن والمحافظة على مفهوم الضيق له والمتعلق بأمن الدولة فحسب الواقعية التقليدية فالقوة تسعى إلى تغيير الوضع القائم وهي القوة التي تسعى إلى زعزعة الأمن الدولي، فالقوة أكثر قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة⁽³⁾.

فالتصور الواقعي يربط أساساً التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري والعُدوان الخارجي، ففي الحرب الباردة سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي الذي عرفت بشكل

1- نفس المرجع السابق، ص 23.

2- جيمس دورتي وبريتالستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" - ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ديسمبر 1985، ص 59.

3- قريب بلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية والتعاون والعلاقات الدولية - سياسة الإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات - جامعة لحاج لخضر - باتنة - 2010 - 2011.

واسع في إطار المجال العسكري، أي تعني القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية، وترتبط هذه التهديدات بشكل مباشر أو غير مباشر بالتهديدات العسكرية ولهذا سعت الدول لتأمين أراضيها ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ومصالحها من هذه الأخطار.

وعليه فإن الواقعيون عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على ثلاثية:

1- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.

2- البيئة الدولية تتميز بالفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية.

3- تبني البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى⁽¹⁾.

عموما فالمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية تركز على فهم سير السياسة الدولية وشرح مواقف الدول الكبرى، وتتقارب دراستها مع الطرح التقليدي في دراسات واستراتيجيات الدفاع حيث تركز على فض الخلاف في المدى العاجل أو المتوسط وتعتبر الدولة هي الهدف الأساسي للأمن كما تستند على القوة والإمكانات العسكرية لمجابهة التهديدات⁽²⁾.

الطرح الليبرالي للأمن:

إن النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز، لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات "جون لوك وإيمانويل كانط، آدم سميث، وجون ستوارت ميل"، والمدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحد، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه "ستيفن والت s.walt" بالعائلة الليبرالية.

1- عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الخارجية، العدد 160، أبريل 2005، ص 57.

2- محسن بن العجمي بن عيسى، "الأمن والتنمية"، الرياض، ط1، 2011- مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 26.

تركزت النظرية الليبرالية بشقها البنوي والمؤسساتي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار الأفكار الليبرالية للتصور الأمني في العناصر التالية الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي (وهو تصور الليبراليون للأمن حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي-التصور الواقعي للأمن- بمفهوم أو منظور "الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات دولية كفيلة بضمان تحقيقه الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية ضد الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي، لكن الليبراليون يمثلون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وفقا "لقولد ستين" يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر". وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم⁽¹⁾. حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تتعدى على دولة أخرى.

يشير "مايكل دويل" إلى العناصر الثلاثة التي قدمها "كانط" إزاء الأمن الدولي

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الإلتزام الإيديولوجية لحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية وانعدام هذه المعايير في الدول الديمقراطية يجعل سلوكها نزاعا وميالا إلى العنف والحروب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي وذلك نكون أمام بيئة دولية تتسم بالصراع المستمر.

لقد شهدت النظرية الليبرالية تطورا كبيرا في سبعينات القرن الماضي تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل مع كتاب وجهود "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي"، وتؤكد على نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول

1- تاكايوكيامورا " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "، ترجمة عادل زقاغ.
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>.

وذلك بفتح الحدود، وهذا التدخل سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية المشتركة، والذي يؤكد بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع لقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسسي خصوصاً مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة مع أن نهاية الحرب الباردة التي كانت توحى مسبقاً بأن دورها سيؤول إلى الزوال لكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف العيش وتلطيف جو المخاوف التي تنشأ أثرى المكاسب المتكافئة الناجمة عن التعاون⁽¹⁾.

- احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن والتحولت الحديثة الشيء الذي أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار "الأمن النقدي". لقد وضعت هذه النظرية من طرف مؤسسي مدرسة فرانكفورت من أمثال "ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو" و"يورغن هابرماس" وهي مدرسة تدعى أن لها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي يستوجب أن يوضع فيه مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي.

فالأمن على هذا المعنى وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدماً لتجسيد خياراته، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد والنقص في التعليم⁽²⁾.

المطلب الثاني: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية في كتاب المنظر "باري بوزان" "الناس، الدولة والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية"

People states and fear, the National security problem in International relations.

1- نفس المرجع السابق ذكره.

2- محسن بن العجمي بن عيسى، "الأمن والتنمية"، الرياض، ط1، 2011، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 27.

الصادر عام 1991 وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، من أبرز مفكرها نجد "باري بوزان"، وأولى ويفر ole weaver وجاب دوويلر Jaabe de wild بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام copenhagen peace research institution⁽¹⁾.

تمكن أحد أبرز اسهامات هذه المدرسة من تمثيلها ويفر، ديلون... للدراسات الأمنية التي اقترحت قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاد أخرى غير العسكرية في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، إذا اقترحت هذه المدرسة مرجعية جديدة للأمن. طبعاً أول من أدخل مفهوم "الأمن الاجتماعي" في الدراسات الأمنية هو "بوزان" لكن مدرسة كوبنهاغن هي التي طورته خاصة عبر أعمال ويفر الذي تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية- الدولية لبوزان أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن⁽²⁾.

ظهرت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية التي قدمت مفهوماً جديداً للأمن تمثل في أبعاد خمس هي: الأمن السياسي والعسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي.

نظرت مدرسة كوبنهاغن للعديد من الأخطار والتحديات التي قد تواجه الدول من إحدى خواصها الخمس السابقة، واعتبرت التهديدات العالمية للأخطار هي تلك التهديدات التي تعد عابرة للحدود والتي لا تحمل طابعاً عسكرياً مباشراً وتنبأها كيانات خارج إطار الدول (كالمنظمات الإرهابية، شبكات التسليح، موجات الهجرة غير شرعية...) هذا التوسع في تعريف المخاطر والتهديدات الأمنية مترافقا مع كم عريض من الدراسات والأطروحات التي رافقت ظهور مدرسة كوبنهاغن، بحيث أصبحت المعضلة الأمنية أداة في يد كيانات سياسية واستخبارية، تسعى من خلالها إلى إزاحة خصومها المفترضين عبر تصويرهم كمهددات وجودية للأمن الفردي والمجتمعي أو حتى الأمن القومي لدولة ما أو أمة ما.

1-the Copenhagen school (International relations)-1

<http://www.Wikipedia.com/widemingsecurintythecopeHagenchool/html>.

2-عبد نور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر، أوروبا والحق الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 25.

هذا التطوير لمسألة الأمن والذي قد يمارس بطريقة غير أخلاقية أو موضوعية كان قد برز على شكل مفهوم جديد داخل منظومة الدراسات الأمنية أطلق عليه الاسم "Seacuritization" (لم يتفق على تعريبه بعضهم قال الأمانة) "ويعني باقتضاب" استحضر البعد الأمني على مسألة ما (غير أمانة) وتصويرها كتهديد كما ظهر المفهوم العكسي للأمانة أو ما يعرف بـ Desecuritization هذان المفهومان في غاية الخصورة، ساهما خلال العقدين المنصرمين في بعثرة الخريطة السياسية للعالم عبر شن الحروب الأمريكية الاستباقية وإسقاط أنظمة سياسية، وتقييد الحريات بذريعة الإرهاب والتحريض ضد الإسلام وإنكاء ظاهرة الاسلاموفوبيا.

يرى كل من "باري بوزان" و"أولى ويفر" منظرا مدرسة كوبنهاغن لدراسات الأمن. أن عملية وصم أي جماعة أو تيار أو دين أو فكرة بأنها "تهديد أمني" عملية لا تتطلب الموضوعية إذن أن الخوف والقلق هما من سيحركان الجمهور وليس الحجة والمنطق⁽¹⁾.

يضيف "باري بوزان" و"ويفر" أن عملية الأمانة هي مسألة خطابية أو إعلامية "speech act" بمعنى أن الجهة التي تريد نشر فكرة أو تيار أنه تهديد⁽²⁾.

وأن الأمانة هي ممارسة ذاتية تحتوي على مكونات أساسية – إعادة تهديد البقاء وتطلب إجراءات استثنائية: تبني الفعل المستعجل.

- التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد والأمانة حيث تشكيل الفعل الخطابي، تتضمن 3 فواعل:

1- **الكيان المرجعي:** يرى كمهدد بشكل وجودي ويملك الحق بالبقاء.

2- **فواعل الأمانة:** المكلفة بأمانة القضية والتهديد.

3- **فواعل الواضيفيون:** الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن.

1-مدرسة كوبنهاغن ولعبة الديكتاتوريات الأمنية، نوفمبر 2015.

copenhagen.www.sasaport.com.opinion/

2-التصور الأمني لمدرسة كوبهاغن، شوفي مريم، 20- 01- 2014، حوار المتمدن

. www.nn.ahewar.org

إن النقطة الرئيسية في مفهوم الأمانة هي "نظرية اللغة" حيث نطق الأمن نفسه هو فعل، "فميشال ويليامز" أكد أن صور 11 سبتمبر 2001، وسقوط البرجين الأمريكيين كانت مركزا لتطوير التصورات الأمنية المهددة في السياق الأمريكي⁽¹⁾.

1-التصور الأمني لمدرسة كوبهاغن، شوفي مريم، 20-01-2014، حوار المتمدن
www.nn.ahewar.org

المبحث الثالث: مستويات الأمن

تطرقنا سابقا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغييرات على مستوى بعض المفاهيم كما فرضت علينا إعادة النظر فيها والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة خاصة مفهوم الأمن، نظرا للتشكيكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والعسكرية جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ بنفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعنية كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل خطر الإرهاب. من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن، الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن الإنساني، ويعتبر هذا الأخير أثر على الدراسات الأمنية الدولية وأخذ حيزا كبيرا من النقاشات والحوارات.

المطلب الأول: الأمن القومي

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع العنف والتغيير الذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد، إلا أنه عندما نتكلم على المحافظة على الوضع القائم داخل مجتمع معين لا نقصد به احتكار السلطة من طرف حزب أو جماعة أو جهة معينة بطرق غير شرعية، وعدم فتح الباب للحريات للتداول على السلطة فهذا قد يؤزم من الوضع الداخلي للمجتمعات ويتركها في حالات من الألامن الداخلي بل المقصود هنا أن لا يشهد المجتمع طرقا غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الفوضوية والعنيفة غير منظمة... إلخ) التي تؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني⁽¹⁾.

1-قريب بلال، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فيالعلوم السياسية تخصص الدبلوماسية وعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 27.

- يمكن أن نشير إلى تعريفات عديدة لمفهوم الأمن القومي منه:

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية".

ويرى "والتر ليبمان" walter lippman أن الأمانة ليس في خطر التضحية بالقيم الأساسية اذ اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب".

ويرى كل من "تريجر" و"كروننبرج" Trager and kronenbary في كتاب الأمن القومي والمجتمع الأمريكي أن "القيم القومية الحيوية يشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد الأمن لديهما بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين"⁽¹⁾.

- ومن هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين: تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به إدراك أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم، ومن جهة أخرى هذا لا يعني أن الأمن في مستواه الوطني تكتفي السلطة داخله بمراعاة ما يحدث داخل حدود الدولة، بل يعني كذلك طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية، فالدولة كجزء من المجتمع الدولي تؤثر وتتأثر بحدث خارج حدودها الجغرافية وتلك التأثيرات قد تكون مباشرة مثل: تسليط عقوبات اقتصادية "الحالة الإيرانية المعاصرة"، تهديدات بشن هجمات إرهابية، وقد تكون عبارة عن تهديد بتدخل عسكري من طرف دولة أخرى وقد تكون تأثيرات غير مباشرة مثل المخدرات، الهجرة غير شرعية، انتشار الأمراض الفتاكة...⁽²⁾.

¹ -دكتور- كمال الأسطل- الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، 16- 01- 2011، جزء الأول.

² -دكتور- كمال الأسطل، نفس المرجع.

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة⁽¹⁾.

لقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير هو حد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها" وكذلك هناك من يراها "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم". ووفقاً لذلك فإن الإقليم يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءاً من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق التنمية القدرات العسكرية، ومروراً بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي، ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائياً، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه و قدرة التكيف مع مستجدات بيئة الداخلية والخارجية، ولقد ذهب "باري بوزان" إلى التوجيه نفسه في استخدامه المصطلح المجتمع الأمن (Security complex) لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماته الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إذ أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض".

ويرى "بوزان" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع قضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي.

¹-ناصر يوسف حتى، "النظرية العلاقات الدولية"، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص55.

وعلى هذا فإن مصطلح "المجمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية⁽¹⁾.

-كانت دراستنا هذه تهتم بالأمن في منطقة المتوسط، فهل يمكن الحديث عن وجود إقليمي متوسطي؟

تلعب نظرية مركب الإقليمي التي جاء بها "بوزان" وأول ويفر" دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا. فهدف "بوزان" يتخلص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطر الإقليمية، فأمن دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم، فلا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوروبي ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الاستراتيجي⁽²⁾.

تحليل مسألة الأمن الإقليمي يقترح "بوزان" مفهوم "مركب الأمن" كنموذج فوضوية مصغرة ويعرف مركب الأمن بأنه مجموعة دول ترتبط هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدولة بمعزل عن أمور الدول الأخرى ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. أما العامل الأساسي في تعريف مركب فهو عادة مستوى عالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر.

في هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية حدد "بوزان" مجموعة من مركبات الأمن (تتطابق والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات

¹-الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديدات- دراسة نظرية نظرية في مفاهيم والأطر.

<http://www.caus.org/b/PDF/EmmagasineArticle/19-20>.

²-Barry Bozan and al weaver- Region and power the In structure of international security. New- York- Cambridge university 2003, p 40.

الإقليمية) وهي: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية ، جنوب آسيا وهي كيانات جغرافية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني

يعد مفهوم الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها، وعلى أراضيها، يمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن التي يمكن اختزالها، كان من الطبيعي العودة إلى أمن البشر بعد أن فاقت معانات البشر كل التوقعات وبانتهاء الحرب الباردة أصبحت الأخطار والتهديدات أكثر قربا من الناس وهو ما ينتج عنه انتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم²

لقد عرفت الدراسات الأمن الإنساني اهتمام متزايد في العلاقات الدولية على نطاق واسع في المجال الأكاديمي والسياسي وحتى المؤسسات الفوق القومية خاصة من خلال توسيع جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل إعادة النظر في العديد من المنظورات والنماذج والأطر المعرفية التي سادت أثناء الحرب الباردة ومدى قدراتها على تفسير التحولات الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لا يوجد تعريف واحد ومحدد للأمن الإنساني يقول "نيف" أن الفرد من مواطن بسيط تابع لدولته إلى الممثل المشارك في العلاقات الدولية لهذا أعلنت الأمم المتحدة في سنة 2000 وبمناسبة جهودها العالمية الإنسانية أنه يجب علينا أن نضع الناس في صميم كل ما نقوم به فلا يوجد دعوة أكثر نبلا لإعطاء الفرد مكانة في العلاقات الدولية كفاعل أساسي وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1949 واتفاقية جونيف لحقوق الإنسان⁽³⁾.

¹- عبد نور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائر، الجزائر، أوربا، الحلف الأطلسي"، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 21.

²-دكتور محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان- دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسبوط، ص4، مركز الإعلام الأمني.

³-حليمة حقاني، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية – دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني- جامعة الجزائر سنة 2011- 2012، ص 43- 44.

عليه الأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة وإنما بحياة الإنسان وكرامته، يحدد التقرير شقين أساسيين لتعريف الأمن الإنساني، فهو يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة، الأوبئة والقمع السياسي، وثانيا الحماية من انقطاع مؤذ أو ضار في أنماط الحياة اليومية، ومن هنا يعرف الأمن الإنساني من خلال مكونين أساسيين على أنه "الحرية من الخوف والحرية من الحاجة"، وهذا حق أقرته الأمم المتحدة منذ بدايتها.

والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية، بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة.

أما التهديدات ضد الأمن الإنساني فهي عديدة ويوجزها التقرير في الفئات التالية: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي (جاء انتشار الجريمة) ومن هنا تأتي شمولية الأمن الإنساني⁽¹⁾.

صفوة القول أن تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة حصرا إلى وحدات مرجعية أخرى، تكيفا مع التحولات العالمية وتغير وظائف الدولة وتآكل سيادتها وخاصة طبيعة التهديدات الجديدة التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري، يعد انجازا كبيرا بحسب المدرسة النقدية في مرجعيتها للنمط الواقعي، كما يمثل التركيز على الإنسان كوحدة أساسية لتحليل الأمن، كموضوع وهدف له، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دراسات الأمن، بوضعه العنصر البشري في مركز الحياة العالمية- وبالتالي فالمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة يتعين أن تقوم على التعاون مع الدولة وليس التناقض معها⁽²⁾.

¹- عبد نور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، الجزائر"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 28.

²- نفس المرجع السابق، ص 30.

الخلاصة:

موضوع الأمن تتناولناه من عدة زوايا عكست وجهات نظر مختلفة حول مفهومه بالإضافة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة وكون هذه الأخيرة في صيرورة ديناميكية مستمرة مما عقد من إمكانية صياغته كوحدة قابلة للاستعمال الواسع النطاق.

- مهما تعددت أبعاد الأمن ومستوياته فيجب أن يكون هناك حد أدنى بين هذه المستويات إلا أنه لا يوجد هناك مستوى مطلق للأمن يعني حالة الوئام الكامل بين الدول ولا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة تعني حرب بدون توقف بين الدول.

- تعددت وتنوعت النظريات المفسرة للأمن حسب المراحل التاريخية. فالنظرة الأولى (الواقعيون) الذين يعتبرون أن الدولة هب الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة. أما النظرة الثانية المتمثلة في الليبراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدول في سن القوة وهي مستمدة من الفكر المثالي.

- أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقadiين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وهو الأمن المجتمعي.

- إن الأمن القومي يقصد به أن أمن الدولة -وهو في تطور مستمر- مترافق مع البشرية، وهناك اتجاهين في تعريفه الأول ينظر إليه كقيمة مجردة ومرتبطة بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة وبالتالي ينظر إليه على أنه مرتبط بتأمين المواد الحيوية وأن التنمية هي جوهر الأمن.

تمهيد:

يعتبر حوض المتوسط منطقة ذو أهمية إستراتيجية حيث ازدادت أهمية بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي مما جعلها مرشحة لمجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها بأسلحتها وجيوشها بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار، والتهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان. هذا ما جعل القوى العظمى تتنافس حول احتواء المنطقة.

فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى عرض واقع الأمن في المتوسط وسياساتها.

المبحث الأول: واقع الأمن في المتوسط

المطلب الأول: المكانة الإستراتيجية للمتوسط

يعد البحر الأبيض المتوسط (La Méditerranée) أحد الطرق البحرية التجارية الرئيسية في العالم منذ أقدم العصور. فكثير من الحضارات المبكرة التي تضمنت حضارات مصر واليونان وفينيقيًا وروما، قد تطورت على إمتداد شواطئه.

وتأتي تسمية البحر الأبيض المتوسط، من كونه يقع وسط الأرض فالأرض تحيط تقريبًا بالبحر المتوسط، فأوروبا تقع إلى الشمال منه، وآسيا إلى الشرق وإفريقيا إلى الجنوب. أما في الغرب فيرتبط مضيق جبل طارق البحر الأبيض المتوسط (بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق الدردنيل الأبيض المتوسط ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود. وفي الجنوب الشرقي تفصل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر.

فقناة السويس، ممر مائي اصطناعي يقطع هذا الشريط الضيق من الأرض وتبحر السفن عن القناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط (2,510,000 كم²)، وتبلغ مساحة البحر الأسود الذي يعتبره الكثيرون جزءا من البحر الأبيض المتوسط (448,000 كم²). إن أذرع البحر المتوسط كبير إلى درجة يمكن أن تكون الذراع الواحدة منها بحرا. وتشمل هذه الأذرع كلا من البحر الأدرياتيكي وبحر إيجيا والأيووني والتيراني: يبلغ أقصى طول للبحر الأبيض المتوسط حوالي (3,540 كم) بين مضيق جبل طارق والإسكندرية وتركيا، ويبلغ أقصى عرض للبحر الأبيض المتوسط 1600 كم بين ليبيا وكرواتيا⁽¹⁾. ويقدم المفكر الجيوبوليتيكي ماكيدر معادلة لنظريته للسيطرة على العالم وقوام هذه المعادلة من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يهيمن على العالم ومستقبل العالم حسب ماكيدر يتوقف على حفظ التوازن العالمي بين الأقاليم الساحلية، وهي المعادلة التي يؤكد عليها المفكر المصري "جمال حمدان" حيث

¹- عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية 10- 2009، ص16- 17.

يرى أن منطقة الهلال الداخلي أو منطقة الارتطام وهي الحدود الساحلية للجزيرة العالمية استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازنات العالمية بين قوى البر وقوى البحر.

ويؤكد التاريخ مسار الإمبراطورية الكبرى والقوى الراغبة في السيطرة على العالم تأكيد هذه المعادلة التي كانت تسيطر على الشريط الساحلي للجزيرة العالمية.

والأمر لا يختلف اليوم إذ تضع الولايات المتحدة والقوى الكبرى نصب عينها هذه الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية من أجل تحقيق التوازنات الكبرى لإمبراطورياتها وفي نفس الوقت دخلت دول الإتحاد الأوربي مسار الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إدراكا لهذه الأهمية ولوقف الزحف الأمريكي اتجاهها.

- الأهمية الأمنية لحوض المتوسط:

إن الأهمية المركزية لحوض البحر المتوسط جعلت من قضيته الأمن المتعلق به قضية محورية تهم العالم بأسره وهذا راجع لإدراك القوى الكبرى أن مفهوم الأمن أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للجماعات الإقليمية الدولية وبالحدوث عن الأمن فإن المتوسط يواجه تحديات أمنية وقضايا إقليمية نحصرها فيما يلي:

الآزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية:

أ- الصراع العربي الإسرائيلي: حيث يشكل هذا الصراع لب الصراعات في المنطقة ولا تشكل أطرافه إسرائيل والعرب بل كل المنطقة الأورومتوسطية وباعتبار أن قيام هذا الكيان انطلق منذ مؤتمر سايكس بيكو البريطاني الفرنسي 1916 ووعد بلفور 1917 كما أن الانتداب البريطاني والفرنسي ثم التبني الأمريكي لهذا الكيان كان له الأثر البالغ في تأجيج هذا الصراع⁽¹⁾.

ويعد موضوع السلام في الشرق الأوسط في مقدمة القضايا الواجب معالجتها وإيجاد حل لها في منطقة حوض المتوسط فهناك حاجة ماسة وملحة لتكثيف الجهود والتعاون الدوليين

¹-قلواز إبراهيم، مرجع سابق.

لتحقيق السلام العادل والشامل كشرط أساسي لخلق مناخ التناسق والتعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾.

ب- القضية القبرصية: بين تركيا واليونان حيث يعترف الاتحاد الأوروبي بقبرص يونانية بينما يبقى الاعتراف بقبرص التركية من قبل تركيا فقط، ونجد حضور تركيا واليونان أيضا في النزاع حول جزر بحر إيجة وهي من النزاعات المعقدة عبر التاريخ ولم نجد وأية حلول لها وهيمن ضحايا الجغرافيا المتوسطية⁽²⁾.

حيث في عام 1974 تجزأت الجزيرة إلى نصفين، جمهورية اليونان في الجنوب والقسم التركي في الشمال ومن ثمة اتفق الطرفين على حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية وعن طريق المفاوضات إلى غاية 1981 السنة التي تجدد فيها النزاع لإصرار طرفي الخلاف على إعطائه طابع تقني، ويبقى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية رغم الجهود المبذولة تصل إلى طريق مسدود⁽³⁾.

ج- قضية الصحراء الغربية: أصبحت قضية الصراع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة (البوليساريو) تشكل قضايا القارة الإفريقية، النزاع الأطول والأهم وتعود المشكلة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية لا تزال تنتظر الحل النهائي من الأمم المتحدة.

هكذا وكانت حرب التنزع بين المغرب و(البوليساريو) قد اندلعت في العام 1975 على إثر انسحاب المستعمرين للإسبان من الصحراء الغربية تلك البقعة الصحراوية من الأرض يعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ من ترابه الوطني، بينما تتمسك (البوليساريو) بحركة التحرير الوطني- بها وتطالب باسم سكانها الأصليين بالاستقلال وتقرير المصير طبقا للقرار الأممي 151 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر من ديسمبر 1960 والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومن مفارقات تلك القضية أن المغرب

¹ طه المجنوب، الأمن الأوروبي- المتوسطي من جهة نظير مصرية، السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية السنة 32، ع124، (أفريل 1996)، ص 98-99.

² -قلواز إبراهيم، مرجع سابق.

³ -رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة- كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2008-2009، ص 51.

يطالب بتطبيق ذات القرار لصالحه على الصحراء الغربية⁽¹⁾. مما أدّى إلى اندلاع النزاع الصحراوي وهذه القضية هي التي تأثر على استقرار جغرافيا المنطقة⁽²⁾.

- الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة له فضاء اقتصاديا بامتياز فعبر التاريخ شكلت الحركة التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي والمحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة ومع باقي المناطق الأخرى⁽³⁾ حيث تعبره 220000 سفينة تجارية شحنتها تزيد عن 100 طن تقطع البحر المتوسط كل عام ما يعادل 30% من النقل البحري في العالم و28% من تجارة النفط البحرية العالمية وحوالي 370 مليون طن من البترول تعبر كل عام وبمعدل 205 إلى 300 عبور للسفن البترولية في اليوم⁽⁴⁾.

فبفضل المضائق البحرية والقنوات الملاحية والعابر والأنهار أصبح المتوسط أهم ممر تجاري في العالم كما يستخدم البحر المتوسط بوصفه طريقا بحريا مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط وأسيا فتستخدم السفن قناة السويس طريقا بين البحرين الأحمر والمتوسط، كما أنه المتوسط يجذب ملايين السياح سنويا بسبب مناخه الدافئ ومناظره الجميلة إذ تشمل المنطقة مجتمعات ذات شعبية عالية كجز اليونان والريفيرا الفرنسية والريفيرا الإيطالية والساحل الأديراتيكي في يوغوسلافيا السابقة.

ويعتبر صيد السمك التجاري كثروة مائية وكذلك يستخرج من البحر المرجان⁽⁵⁾.

¹- طاهر سعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر [HTTPS:// scribd.com/ doc/ 242662037//](https://scribd.com/doc/242662037/)

²-قلواز إبراهيم، مرجع سابق.

³-قلواز إبراهيم، مرجع سابق.

⁴-ليندة عكرون، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 40- 41.

⁵-عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 20- 21.

- الأهمية الحضارية:

كان البحر المتوسط منطقة ازدهار حضاري طوال تاريخه فقد نمت الحضارات القديمة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيثما كانت الظروف مواتية لتطورها فقد شجع المناخ المعتدل الاستيطان البشري.

ومن المرجح أن تكون الحضارة المصرية أولى الحضارات التي تطورت في منطقة البحر المتوسط وكذلك شهدت المنطقة تعاقب حضارات عريقة عليها مثل الحضارة الرومانية والحضارة العربية الإسلامية⁽¹⁾. والحضارة الفينيقية: الحضارة الأوربية: وقد شكلت هذه الحضارات نسيجاً تاريخياً طبع علاقات الشعوب المنطقة بسمات مميزة تأرجحت بين الإيجابية والسلبية.

ومن التراث الديني الذي عرفته المنطقة هو الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية وبهذا فإن حوض المتوسط يشكل مجالا حضارياً يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم هما الحضارة الأوربية في شماله وغربه والحضارة العربية الإسلامية في جنوبه وشرقه⁽²⁾.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط

نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على الأمن:

يعتبر ما حدث بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، مشهداً مميزاً للتحول الذي طرأ على النظام الدولي في أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقيمية حيث أصبحت المقاربات الغربية الرأسمالية والليبرالية أكثر تداولاً وتأثيراً على العلاقات الدولية.

1- التحولات الجيوستراتيجية والجيوسياسية:

كان لإنهيار الاتحاد السوفياتي وانحصار الشيوعية مفعولاً عالياً التأثير على النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (نظام يالطا) الذي يقوم على ثنائية شرق غرب/شيوعية

¹-الموقع الإلكتروني البحر الأبيض المتوسط /ency.kacemb.com/

²-ليندة عكرون، مرجع سابق، ص 40.

رأسمالية، فهو يعتبر تغير عميقا لبنية النظام الدولي الذي عرف هذا التحول بانهيار أحد أقطابه وانهيار إيديولوجيته لعدم قدرتها على المنافسة ومسايرة التطور السريع للكتلة المعادية فرمي المنشقة كان بمثابة الانسحاب وترك الساحة الدولية لتتشكل وتتوزع فيها عناصر القوة من جديد جرّاء الفراغ الاستراتيجي الكبير الذي خلفه تفكك هذه الكتلة وأقول إيديولوجيتها ومن ثمة طرح السؤال التالي: كيف يمكن للكتلة الرأسمالية أن تحافظ على تماسك أطرافها وإستراتيجيتها من منظور التغيير الحاصل إستراتيجيا وجيوسياسيا.

يمكن أن يتجلى ذلك في مسارعة الكتلة الغربية الرأسمالية عن طريق مفكرها ومنظريها وقادتها إلى مراجعة الإستراتيجيات والأهداف والمفاهيم للكثير من المسائل الدولية، وفق مقاربات جديدة تسمح للغرب بمواصلة هيمنته وتشكيله للنظام الدولي الجديد، من خلال البحث عن عدو جديد يعطي التحالف الغربي ومؤسساته نفسا جديدا يبقيه قويا ومنظورا⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى انهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، هناك متغيرات أخرى ساهمت بنسب متفاوتة في بلورة طبيعة وشكل النظام الدولي الجديد، ولعل أهمها حرب الخليج الثانية 1991 والتي جاءت في وقت ملائم جدا بالنسبة للغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضتها لاعتبارات إستراتيجية عدة بتصوير النظام العراقي (صدام حسين) نموذجا للخطر الآتي من الجنوب⁽²⁾.

2- تنامي دور القوة الاقتصادية:

إن التحولات التي طرأت على النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة كان لها الأثر البالغ على النظام الاقتصادي الدولي الذي يشهد تحولا من نظام "بروتن وودز" (Bretton Woods) الذي مير شكل وطبيعة الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء فترة الحرب الباردة إلى نظام جديد يقوم على تكتلات اقتصادية كبرى، ومن مؤشرات الحراك الاقتصادي المتنامي الذي يستغل مكانة الإستراتيجيات والقوة العسكرية ما يلي:

¹-مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية حرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)، دار الفخر للنشر والتوزيع، 2006، ص

²-سمير أمين، قضايا إستراتيجية في المتوسط، ترجمة نساء أبو شقراء، دار الغرابي، بيروت، 1992، ص 56.

- يتجه عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، الأسبان (Association of South east.Asiam (ASEN Nations)

والنافتا (North American Free Trade)(NAFTA)

- بروز ظاهرة العولمة المكرسة للهيمنة الاقتصادية.

- انتقال الاقتصاديات المتطورة إلى المرحلة التالية: الرأسمالية المالية⁽¹⁾.

3- تكريس معادلة شمال/ جنوب:

بقدر ما استفادت دول الشمال المتقدم من هذه التحولات والتغيرات التي شهدتها النظام الدولي والعلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بقدر ما أفرزت من مشاكل وأزمات وصراعات في عالم الجنوب الذي ظل ينادي لبناء علاقات دولية قائمة على العدالة الاقتصادية منذ ظهور تنظيم عدم الانحياز مطلع ستينيات القرن الماضي، إلا أن تداعيات نهاية الحرب الباردة بقدر ما زادت في عمليات الانفتاح والتبادل بقدر ما وثقت من آليات التحكم والهيمنة⁽²⁾.

حيث تعرضت دول الجنوب لضغوطات سياسية ونهب خياراتها كما أصبحت تابعة لدول الشمال في شتى المجالات وارتباطها بالمؤسسات المالية الدولية: كما تحوّل الجنوب إلى مصدر للمواد الأولية والبتترول بصفة خاصة وسوق لتسويق منتجات الشمال بأعلى الأسعار، إضافة إلى انهيار أسعار البترول نتيجة الاحتكارات العالمية⁽³⁾.

¹-اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة حالة مجموعة 5+5)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2011/ 2012، ص60.

² -Microsoft encarta 2008.

³ -www.startimes.com/ ?T= 14731380

4- صعود المتغير الحضاري:

إن المتغير الحضاري في شكله الصراع والتعاوني/ الحواري بين شعوب المتوسط لم يكن غائبا أو مغيباً أثناء فترة الحرب الباردة وإنما كان لا يشكل طليعة الاهتمامات كون الحرب الباردة ميّزها الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية.

- بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية، من أجل ضمان التماسك وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب بين الشرق والغرب وبين المسيحية والإسلام، فإن محاولة إحلال الإسلام محل الشيوعية وجدت من ينظر لها ويؤسس لها بالمقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها "هانتنغتونا" وبعض مسؤولي الحلف الأطلسي تطرح مسألة غياب عدو يمكن يؤدي دور الفزاعة التي تضمن تماسك الغرب وهو الأمر الذي سعى "برنارد لويس" إلى إيجاده في كتابه "الإسلام والغرب" وعقدت من أجله ندوات وملتقيات عديدة، منها التي عقدت في برلين فيفري 1996 لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط تم خلالها التأكيد على وجود شواهد توحى باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين حضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب⁽¹⁾.

فالصراع الجديد إذن صراع هويات ثقافية أو حضارية وهو الذي سيتحكم العلاقات الدولية بين البشر حيث أن السياسة الكونية يعاد تشكيلها الآن على امتداد الخطوط الثقافية، فالمجتمعات الثقافية تحل محل كتلات الحرب الباردة، وخطوط التقسيم بين الحضارات تصبح هي خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية.

وعلى هذا الأساس تعد، الصحة الثقافية الاجتماعية والسياسية العامة للإسلام اليوم التحدي الإسلامي الجديد والحضارة الإسلامية تعبر عن ثقها في تحدي الغرب بالاستناد إلى

¹ -مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 30.

التبعية الاجتماعية والنمو السكاني هذا التحدي له آثاره على "عدم استقرار السياسة العالمية"⁽¹⁾.

إن منطقة حوض المتوسط كمجال إقليمي لا يمكن عزلها عن التحولات العالمية الجديدة التي ظهرت منذ فترة نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا: حيث عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية من أنتج تغيرات جيوسياسية مميزة لبيئة عالمية جديدة.

تحول مصادر التهديد: تحولت مصادر التهديد من ناحية أولى إلى الانتشار العمودي لمصادر التهديد حيث خلال فترة ما بعد الحرب الباردة تنوعت مسببات التهديدات الأمنية بالانتقال من أسباب عسكرية مهددة للأمن إلى مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة فيما بينها من أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وإستراتيجية، من حيث ناحية الانتشار الأفقي لمصادر التهديد من مجال دولة إلى مجال إقليمي إلى العالم بل بالأحرى تهدد الإنسان⁽²⁾.

تهديد الهجرة غير الشرعية لأمن المتوسط:

تعتبر قضية الهجرة من القضايا التي شغلت دول شمال المتوسط وجنوبه على حد سواء فهي قضية مشتركة بين الجانبين علماً أن هجرة السكان قد اتجهت أساساً من الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط إلى الشاطئ الشمالي للمتوسط⁽³⁾.

1- الهجرة: تعني الهجرة الدولية حسب ما في دستور المنظمة الدولية للهجرة المعدل في 20 ماي 1987 "هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلادهم"⁽⁴⁾.

أمّا في الموسوعة السياسية فتدل كلمة "الهجرة على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أمّا التهجير فهو الإرغام للهجرة بالقوة والتهديد"⁽¹⁾.

¹-الوقع الإلكتروني www.middle.east-78511.com/?d=

²-ليندة عكرون، مرجع سابق، ص 72.

³-هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010، ص 85.

⁴-المرسوم الرئاسي رقم 01-363 المؤرخ في 13 نوفمبر 2001، يتضمن التصديق بتحفظ على دستور المنظمة الدولية للهجرة كما هو معدل بجنيف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، صادرة بتاريخ 14 نوفمبر 2001، ص3.

وتعتبر الهجرة مفهوماً لصيقاً بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة ويشير قاموس "المورد" إلى أن معنى "الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر".

وبشكل عام فإن الهجرة عبارة عن انتقال البشر مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية، اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية ويمكننا التفريق بين الهجرة والهجرة غير شرعية على أساس كون الأولى تنظمها القوانين وتحكمها تأثيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير شرعية تتم بشكل غير قانوني دون الحصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة أو ما إلى ذلك⁽²⁾.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثراً بالهجرة غير الشرعية، ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود و الزواج المؤقت الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض الدول، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة ما قد يعرضهم لكثير من الأخطار كما هو الحال المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

دوافع الهجرة:

تعد قضية الهجرة قضية عالمية تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، وتكون الهجرة عادة نتاج مشكلة اقتصادية في الأسس فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب خاصة الهجرة الدولية ويعني ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين التي

¹- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة الجزء السابع، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994، ص 67.

²- هشام صاغور، المرجع نفسه، ص 88-94.

تشهد قصورا في عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاضا في الأجور وارتفاع في مستويات المعيشة وإضافة إلى انخفاض الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين⁽¹⁾.

هذا وإضافة إلى الزيادة السكانية الكبيرة وكذا الضغوطات السياسية والنزاعات العسكرية والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في البلدان العربية وعدم الاهتمام بفئة الشباب من قبل هذه الحكومات كانت هي أيضا من جملة الأسباب التي أدت إلى هجرة غير الشرعية المتفاقمة في دول الجنوب ومن أخطر أنواع الهجرة هي ما يسمى بهجرة العقول أو الأدمغة أو أصحاب الشهادات العليا لأن أوطانهم لا توفر لهم مجالات تتناسب ومستوى ما يحملونه من شهادات سواء حصلوا على هذه الشهادات في بلدانهم أو من الخارج.

أنواع الهجرة:

1- الهجرة الداخلية: وهي هجرة من منطقة إلى أخرى في نفس البلد مثل الهجرة من الريف إلى المدينة.

2- الهجرة الخارجية: هي هجرة تحدث خارج حدود الدولة في أي مكان خارج إقامته⁽²⁾.

تري دول الضفة الشمالية أن الهجرة تمثل خطرا عليها من عدّة نواحي.

فيشير بعض المسؤولين الأوروبيين بصراحة إلى تخوفهم من الإسلام كإيديولوجيا لحركات الإسلام السياسي إذ قال "وزير الدفاع الإيطالي عام 1995 في حديث عن الدور الإيطالي في قواعد الناتو العسكرية "أنه لا ينبغي تناسي مسببات الصراع ذات الطابع الديني وصعود الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تستخدم في أي لحظة كسلاح مضاد للغرب". فخطر الأصولية يرتبط بتحدي آخر تتعرض أوروبا له وهو الهجرة فالتحديات الديمغرافية وزيادة عدد السكان في دول المتوسط العربية في ظل مستويات المعيشة المتدنية يدفع باتجاه الهجرة من الجنوب نحو الشمال بصورة غير شرعية نحو الشمال الأمر الذي حذر منه

¹-د.عثمان الحسن محمد نور ودياسر عوض الكريم المبارك الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2008، ص 15-17-23-24.

²- www.almrsal.com/post/206365

الجغرافي الفرنسي "إيف لاكوست" حيث اعتبر أن العالم الإسلامي في طريقة لتضاعف عدد سكانه خلال 25 سنة مما يريد من احتمالات الهجرة (هجرة المسلمين) إلى الدول الأوروبية.

ويمكن توضيح ثنائية الأصولية الهجرة من وجهة النظر الأوروبية:

* أن هجرة أعداد كبيرة من البشر ينتمون لثقافات مختلفة (عربية/ إسلامية) ستثير السكان الأصليين وتزيد من حدة البطالة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مشكل عدم الاندماج في المجتمعات الغربية، ستولد شعورا بالاغتراب لدى المهاجرين مما قد يدفع البعض للجوء إلى الانضمام إلى حركات الإسلام السياسي بهدف ملأ الفراغ الثقافي والاجتماعي والتخلص من الشعوب بالاغتراب، الأمر الذي يزيد من احتمال تزايد عمليات الإرهاب والتطرف، كما أن للهجرة عموما لا تعني فقط هجرة الأفراد، لكن أيضا هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات قد تكون مشبعة بالتطرف والتعصب من قبل أفراد الأصولية الإسلامية.

* ومن هنا يأتي الارتباط بين الهجرة وبعد الهوية فمن جهة تطرح مشكلة الهجرة مفاهيم مثل (الأصل والدخيل) وهي مفاهيم تشير للتمايز وتثير إشكاليات الاندماج نقاء الهوية الأوروبية، لهذا فإن الإتحاد الأوروبي يركز على الأبعاد الثقافية للمشاركة عند إثارة هذه المشكلة، ويعتمد الحوار بين الثقافات المختلفة لتجاوز الفجوة الثقافية المفاهيمية بين المهاجرين والسكان الأصليين، وهدفه في هذا دمج المهاجرين بصورة شرعية في دول الإتحاد وفي المجتمعات الأوروبية الغربية.

*وفقا للرؤية السابقة تبلورت إعلانات كل من برشلونة للمشاركة – الأوروبية- المتوسطية وإعلانات القمم والمؤتمرات الاقتصادية لشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتؤكد الاتي:

1- جاء إعلان برشلونة في بنده التاسع الذي تناول دور الهجرة الشرعية في تقوية العلاقات بين دول المنطقة والاتفاق على تقليل ضغوط الهجرة وضمان حماية حقوق المهاجرين بصورة شرعية وتطرق البند العاشر للهجرة غير الشرعية بالنصب على ضرورة تبني سياسات تعاونية ثنائية بهدف مواجهة خطي هذه الهجرة.

2- جاء إعلان "الدار البيضاء 1994": ليوضح بصورة عامة في بنده الثامن ضرورة التفكير في إنشاء مؤسسات إقليمية تهتم بالقضايا الإنسانية والأمنية بشتى أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتواجهها بما يلائمها⁽¹⁾.

2- الإرهاب:

يعتبر الإرهاب الدولي من الهواجس الأمنية الأساسية في المنطقة المتوسطية وعرفت هذه الظاهرة تطورا وانتشارا في ظل توفر الوسائل التكنولوجية ويحتل موضوع الإرهاب أهمية كبيرة نظرا لما يشكله من خطر على أمن المنطقة المتوسطية، فتهددي الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية يحتلان مركز الصدارة في جل الاتفاقيات والمبادرات الأمنية والخطابات الدبلوماسية على حساب تهديدات أمنية أخرى.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعريفات، فمفهوم الإرهاب يشير إلى إشكالية في الأوساط الأكاديمية بسبب اختلاف المصالح وتباين الإيديولوجيات وتناقص القيم إلى جانب عدم وجود إجماع بين الباحثين حول تحديد المصطلح وذلك يرجع إلى التنوع الثقافي المرتبط بتفسير الفعل الإرهابي إضافة إلى تداخل هذا المفهوم مع المفاهيم الأخرى ذات الصلة بالمعنى.

الإرهاب اصطلاحا:

الإرهاب هو الإزعاج والإضافة وترهب، يرهب رهبة ورهبا، خاف أو هم تحرر واضطراب، قال تعالى "فإيَّاي فارهبُون" (البقرة: 40) أي فخافون.

- في معجم الوسيط: مشتق من معنى الرعب والخوف، وإن كانت الرهبة في اللغة العربية لفظا استخدم في المعتاد للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام، لا خوف الفرع الناجم عن تهديد قوى مادية أو حيوانية أو طبيعية، وذلك يقال رجل هبون: أي رجل له مهابة واحترامه.

- في معجم المصطلحات السياسية: الإرهاب لفظ مشتق من الفعل اللاتيني "terror" أي يرهب والإرهاب عملية قد تقوم بها السلطة لتغريز قبضتها على المجتمع أو قد تقوم بها

¹- هشام صاغور، مرجع سابق، ص 157-158-159.

عناصر مناوئة للحكومة نرى في الإرهاب وسيلة لتحقيق أهداف خاصة أو يشكل الإرهاب السياسي رصيذا للحركات السياسية التي تتخذ العنف طريقا وحيدا إلى بلوغ أهدافها⁽¹⁾.

ومن أبرز التعريفات تعريف ليفاسور le vasseur "بأنه الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد هدف أو أهداف محددة في نيته الفاعل أو الفاعلين".

ويرى "جيفانوفيتش" Givanorutch "أن الإرهاب هو تلك الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى الشخص إحساسا بالتهديد الذي يسبقه الإحساس بالخوف تحت أي صورة".

- ويكتسب الإرهاب الدولي الصفة الدولية في حالة توفر عنصر خارجي دولي الذي قد يتعلق بجنسية الفعل الإرهابي أو بالمصالح التي تضررت من جراء ذلك أو بالمكان لجأ إليه مرتكبو الأفعال الإرهابية⁽²⁾.

الجنود التاريخية للإرهاب:

إن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة القرن العشرين، بل ترجع جذورها إلى العصور القديمة، ومع أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن تاريخ أول استخدام لمصطلح (terreur) بمعنى الإرهاب يعود إلى الثورة الفرنسية في عام 1789 لكن استعماله كوسيلة تصارعية يعود إلى زمن أقدم من ذلك فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى حركة سيكاري (sicarii) كأحد أقدم النماذج المعروفة للجماعات الإرهابية، فهي جماعة دينية منظمة مكونة من الرجال ذوي المستويات في المجتمع اليهودي في فلسطين القديمة.

أما في التاريخ الإسلامي فلقد ظهرت حركة الخوارج خلال التحكم بين الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان عقب موقعه (صفين) عام 37 هـ. إذ كفر الخوارج على بن أبي طالب لأنه قبل مبدأ التحكم كما كفروا أب موسى الأشعري وعمر بن

¹- هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 68-

69.

²- ليندة عكرون، مرجع سابق الذكر، ص 80.

العاص لأنهما قاما بالتحكيم: وعامل الخوارج المخالفين لهم من المسلمين ككفار بل كانوا يعاملونهم بصورة أقسى من معاملة الكفار فكانوا لا يرحمون المرأة ولا الطفل الرضيع ولا الشيخ المسن.

إن تطرف الخوارج وعنفهم وإرهابهم وصل إلى حد تدبير المؤامرات التي راح ضحيتها الخليفة على رضي الله عنه.

- وإن إحدى الجماعات الأخرى التي كانت تستعمل العنف ضد مخالفها هي جماعة الحشاشين التي كانت إحدى شعب الاسماعيلية. وأعضاء هذه الفرقة يقومون باغتيال خلفاء العباسيين.

ومن خلال دراسة نشاطات هذه الجماعة يمكن الاستنتاج ثمة تواجد كبير بينها وبين الجماعات الإرهابية المعاصرة من حيث كونه فرق ومجموعات صغيرة منتظمة ضمن الجماعات الرئيسية.

- أما في العصر الحديث فيرتبط مفهوم الإرهاب إلى حد كبير بالثورة الفرنسية إذ أطلق المؤرخون الغربيون على المدة الممتدة بين الثاني من جوان 1793 حتى الثامن والعشرين من جويلية اسم عهد الإرهاب (Reign of terror) إذ أدى التصارع على السلطة إلى استخدام العنف وسيلة المقاومة الفئات المعارضة وكان الثوار الفرنسيون يبحثون عن الاستخدام المنظم للعنف من أجل التخويف بغية دعم وترويج وجهة نظرهم أو من أجل الوصول إلى الحكم في فرنسا.

وأستعمل ذلك من قبل الروس في القرن التاسع عشر وأعيد انتشاره مع الاعتداءات والاعتقالات الحالية ومع تغيير معناه مرّات عديدة.

ويمكن القول أن أهم ما يميز الإرهاب الحديث هو أن ضحاياه في الغالب من المواطنين الأبرياء وبعبارة أخرى أن ضحايا الإرهاب اليوم من المدنيين هم أكثر بكثير من اغتيال الأشخاص المعروفين والمستهدفين. ومن جهة أخرى شكلت هجمات 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن نقلة نوعية خطيرة في تطور ظاهرة الإرهاب ، إذ أصبح الجيل الحالي

من الإرهاب يتسم بخصائص مميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسلح والأهداف. كما عبرت هذه الهجمات بشكل واضح عن طبيعة الإرهاب الدولي الجديد وخصائصها، إذ استهدفت هذه الهجمات إيقاع أكبر قدر من الخسائر والضحايا كما انطوت على تطور جوهري من حيث الوسائل والآليات أبرزها تطوير تكتيك إرهابي جديد يقوم على استخدام طائرات الركاب المدنية النفثة كقنابل طائرة.

ويمكن القول أن الإرهاب الجديد أصبح واحدا من الأشكال الرئيسية للصراع المسلح على الساحة الدولية⁽¹⁾. وقدّم الباحث الأمريكي "بول واثر" pol wather خصائص الإرهاب كالآتي:

1- أن الإرهاب مظهر سيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها سواء على مستوى الفرد أو الحكومة وصانعي القرار وحتى على المستوى الإقليمي فالعالمي أيضا.

2- إنه ذو طبيعة لا تمايزية.

3- كما أن الإرهاب يتميز بصفة المفاجأة أو عدم القدرة على التنبؤ بوقائع العنف.

4- للإرهاب محتوى سياسي أي لا يكون لدوافع ذاتية أو مصالح شخصية⁽²⁾.

سبل مكافحة الإرهاب:

تلجأ كثير من الدول إلى مكافحة الإرهاب من خلال القواعد القانونية والتشريعات وذلك باعتبار الأعمال الإرهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانون الجنائي.

إن الحرب على الإرهاب تعد خطوة إلى الأمام إذا تم الاتفاق على تعريفات موحدة تجاه المصطلحات أو المفاهيم النسبية المستخدمة في حل مشكلة الإرهاب وتعد الحرب على

¹- يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، دار سدرم للطباعة والنشر، 2013، ص 14- 15- 21.

²- ليندة عكرون، مرجع سابق الذكر، ص 83.

الإرهاب أيضا خطوات إلى الوراء إذا استخدمت كقناع لتحقيق المصالح الخاصة للدول الكبرى التي تنستر نحن هذا الشعار.

ويمكن مواجهة الإرهاب بصورة متعددة الجوانب بمعنى أن عملية المكافحة تشمل على مركب أمني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ومن خلال تكاثف القوى السياسية المختلفة ووسائل الإعلام والنقابات المهنية ورجال الدين والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية على تأكيد الديمقراطية والحوار ورفض العنف وغرس القيم والمفاهيم السليمة في نفوس الشبان وهذا الطريق تتبعه العديد من الدول⁽¹⁾.

كما أن العزوف عن استخدام العنف المضاد المتمثل في عنف الدولة لمواجهة أحداث العنف السياسي لأن هذا الأسلوب أنبت فشله وزاد من تغذية الكراهية بين الدولة والشعب وعمق الهوة بين القمة والقاعدة وأخر مشاريع التنمية والتطوير لذلك ينصح باعتماد أسلوب الحوار والمجادلة والادماج والتشريك الفعلي في إتخاذ القرار والشورى الشعبية عن طريق الاستفتاء النزيه.

- الأخذ بأسلوب التعددية السياسية والفكرية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة.

- ضرورة التخلي عن السلفية الفكرية والأصولية الإيديولوجية⁽²⁾.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة عن طريق تعزيز وتكريس أفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط حيث توجد في منطقة المتوسط العديد من المنظمات المتطرفة مثل الماسونية التي هي منظمة يهودية سرية تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى من أجل قيام دولة إسرائيل العظمى.

كما نجد منظمة ITA وهي منظمة تطالب باستغلال إقليم الباسك عن اسبانيا ومنظمة

IRA التي تطالب باستقلال إيرلندا الشمالية عن بريطانيا.

¹- عبد الحميد محي معتز محي، الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 211.
²- زهير الخويلدي: طرف مقاومة الإرهاب: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=371159

كما أن بعض الجماعات الإرهابية المنتمة لشبكات إرهابية مسؤوليتها عن تبني بعض الأعمال الإرهابية في أوروبا وتعود أصول بعض منفذها لدول عربية خاصة منطقة المغرب الغربي.

أمّا في دول المغرب فتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتمائها في معظم الأراضي المغربية والتي تتخذ من هذه الأخيرة موقعا لها كالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة بليبيا والجماعة المغربية السلفية المقاتلة بالمغرب. وبهذا فإن دول الضفة الشمالية ترى أن دول جنوب المتوسط تمثل تهديد وقد أدرك الاتحاد الأوروبي خطورة تنامي ظاهرة اللأمن ولا استقرار حيث صنف في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ولقد شكلت الأحداث الإقليمية والدولية التي حصلت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحديا أمام السياسة الأمنية الأوروبية لجهة تنظيم الجهود الدبلوماسية الأوروبية الساعية لتحويل منطقة المتوسط تدريجيا إلى منطقة سلام واستقرار حيث أثرت هذه التحولات في السياسات الأوروبية الهادفة إلى جعل منطقة جنوب المتوسط وشرقه منطقة خالية من الصراعات وبلا حروب وذلك من خلال فتح عهد جديد للسلام والاستقرار بين دول المنطقة بأسرها ويركز على التعاون المتبادل في جميع المجالات السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

3- الجريمة المنظمة:

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجهه الدول كافة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة كان يطلق عليها في السابق جماعات المافيا، لكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية صغيرة كل ذلك أدى إلى تطور ظاهرة الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة لحدود الدول الوطنية وخطرا يهدد العالم وفي هذا الإطار تشهد منطقة المتوسط تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة والتي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة خاصة أن هذا

الإقليم لم يبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي، بل تفاعلت بشكل كبير نظرا للموقع الإستراتيجي والحساس الذي تتمتع به المنطقة، حيث أصبح الإجرام المنظم بجميع أشكاله من تجارة بالمخدرات والسلاح والأوبئة من أهم مصادر الألمان بالمنطقة المتوسطية.

تعريف الجريمة:

تعني كلمة الجريمة لغة جرم- جريمة وأجرم وأجترم عليه: أذنب

ويقال حرم- جريمة: عظم جرمه، جرمه ويجرم عليه: اتهمه بجرم وبذلك الجريمة: الجرم والذنب.

أما اصطلاحا: فهي المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا بدنيا (ماديا) أو عقابا اعتباريا (معنوي) والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية والإنسانية⁽¹⁾.

وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القديم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن⁽²⁾.

ومن التعريف القانوني مايلي: الجريمة هي الواقعة التي ترتكب إضرارا بمصلحة حماها المشروع في القانون العقوبات ورتب عليها أثرا جنائيا متمثلا في العقوبات فيما ذهب رأي آخر إلى أنه يمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها: الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاءا جنائيا⁽³⁾.

إن غالبية الفقهاء يؤكدون على صعوبة إيجاد تعريف موحد جامع ومانع للجريمة المنظمة سواء في الفقه الغربي أو الغربي.

¹ -نبيل صقرن قمر اوي عز الدين، الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري، دار الهدى، موسوعة الفكر القانوني، بدون طبعة، الجزائر، 2008، ص 03.

² -نزيه نعيم شلال، الجريمة المنظمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010، ص 13.

³ -طارق إبراهيم الدسوقي عطية، عولمة الجريمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 62.

أما الدكتور العيشاوي عبد العزيز عرفها: بأنها مجموعة الجرائم الاجتماعية التي تستهدف المجتمع ابتداء من أفرادها إلى الأسرة ثم المجتمع الوطني وبالتالي المجتمع الدولي⁽¹⁾.

ويعرفها الفقيه دونالد كرسى: بأنها جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم على أساس تقسيم العمل ومخصص لارتكاب الجريمة⁽²⁾.

إذا فإن "الجريمة المنظمة هي جماعة مستمرة من الأشخاص الذين سيستخدمون القوة والعنف والرشوة تعمل في إطار منظم وفق خطط مرسومة مسبقا وتنشيط عن طريق الإجرام العابر لحدود الدولة قصد الوصول لأهداف مادية.

ومن أهم المنظمات الإجرامية:

أ- **المافيا الإيطالية:** وتنتمي تاريخيا إلى ألمانيا الصقيلية ونشاطها الرئيسي الاتجار في العقاقير والمواد المخدرة.

ب- **الإجرام الروسي المنظم:** ويعمل في مجالات العقاقير والدعارة والاعتقالات السياسية والأسلحة والمواد النووية وتجارة الأعضاء البشرية⁽³⁾.

بعض صور الجريمة المنظمة:

جريمة غسل الأموال:

يعتبر تحقيق الربح المالي هو الهدف الأساسي والرئيسي للجرائم المنظمة كما يعتبر الدافع الأول لكل صور الإجرام المنظم إلى أن الاحتفاظ بهذا القدر الكبير من الأرباح المتحصل عليه من مصادر غير مشروعة لا يأتي إلا إذا تم تغطيته بعمليات غسل الأموال، والتي أصبحت في وقتنا الحاضر تمثل نشاطا حيويا وهاما لجماعات الجريمة المنظمة.

¹- عبد العزيز العيشاوي، الجريمة المنظمة بين الجريمة الوطنية والجريمة الدولية، مقال بمجلة كلية أصول الدين الصراط، العدد 3، سنة 2000، ص 212.

²- محمد بن سلمان الوهيد وآخرين، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، جامعة ناف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، 2003، ص 13.

³- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 58.

وقد ساهم الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية بتسهيل عمليات غسل الأموال عبر الحدود الوطنية.

تعريف تبييض الأموال: جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جرائم مثل زراعة وتصنيع النباتات المخدرة أو الجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والانجاز فيها: واختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها والنصب وخيانة الأمانة والتدليس والغش والفجور والدعارة، والاتجار وتهريب الآثار والجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه، والغدر وجرائم المسكوكات والزيوف المزورة والتزوير.

جريمة الاتجار في البشر:

إن الاتجار بالبشر ذات طبيعة خاصة أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة هي فئة خاصة من البشر الذين يعانون من الفقر الشديد والبطالة وعدم الأمان الاجتماعي وهم في غالب الحالات من النساء والأطفال وتنتج عن هذه الجريمة آثار اقتصادية واجتماعية أخلاقية مدمرة.

تعريف جريمة الاتجار بالبشر:

هي عملية توظيف أو انتقال أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالها تتضمن عملية الاتجار بالبشر أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال الإكراه والغش⁽¹⁾.

علاقة الجريمة المنظمة بالإرهاب:

ازداد الاهتمام بمعرفة تنامي العلاقة بين الإرهاب والجريمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة مع تزايد الشعور العام التي تفرضها هذه الجرائم وتهديدها المتصاعد للأمن والسلام الدوليين وازدياد الضغوط على المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته لصيانتها وحمايتها

¹ - غسل الأموال [HTTPS:// ar.wikipedia.org/ wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)

وتحديد الروابط بين الجريمتين وطبيعتهما ووسائلهما والأخطار الناجمة عنهما حاليا وفي المستقبل لمختلف النواحي السياسي والاقتصادية والاجتماعية.

خلف العديد من الباحثين بين الإرهاب والجريمة المنظمة نظرا لوجود الكثير من أوجه الشبه والتلاقي فيما بينهما وتظهر أوجه الارتباط بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال:

أ- تقديم الدعم المادي والمعنوي من الإجرام المنظم إلى الإرهاب.

ب- تزويد المنظمات الإرهابية بما تحتاجه من وثائق مزورة.

ت- تسهيل انتقال أعضاء المنظمات الإرهابية عبر حدود الدول بطرق مختلفة.

ث- تدريب وتسليح وتقديم الخبرة لأعضاء المنظمات الإرهابية.

وغير ذلك من مجالات التعاون وتبادل المصالح من أن بعض المنظمات الإرهابية تمارس بعض الأعمال التي تمارسها المنظمات الإجرامية.

مكافحة الجريمة المنظمة:

من الصعب مطاردة الجريمة المنظمة والتضييق عليها ما لم يحصل تعاون دولي وإقليمي وبين المؤسسات الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية وذلك عن طريق التنسيق وتبادل المعلومات والاتفاقيات على معنى الإجرام ولا ننسى أيضا المجود الكبير الذي يجب أن يبذل على الصعيد الوطني وذلك لمكافحة هذه الجريمة من خلال مؤسسات الشريعة والتنفيذية الوطنية.

فعلى الصعيد الدولي عن طريق الاتفاقيات والمؤتمرات حيث نصت المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على آليات التعاون الدولي لأغراض المصادرة فيها يتعلق بعائدات الجرائم والممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى.

كما نصت المادتين 16 و 17 عن آلية تسليم المجرمين من الدول الأطراف ونقل الأشخاص المحكوم عليهم.

كذلك التعاون في ظل البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة حيث نص هذه البروتوكولات على التعاون بين الدول الأطراف في مجال منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وفي مجال مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والبحر والجو وفي مجال وضع الأسلحة النارية وإجرائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بصورة غير شرعية.

ومن أهم المؤتمرات التي عقدت لمكافحة الجريمة المنظمة: المؤتمر الرابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في كيوتو عام 1970، كذلك المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في جنيف عام 1975، المؤتمر العاشر في فيينا عام 2000⁽¹⁾.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وتأثيرها على أمن منطقة للمتوسط ككل عملت دول الضفة الشمالية على تكثيف الجهود وتطوير وجهات النظر في مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط وذلك من خلال تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فعالية في إطار تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع ومتابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب والانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة و الهجرة غير شرعية وكذلك من خلال إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط كذلك من خلال عقد قمم مع الشركاء العرب كقمة الجامعة العربية في نوس عام 2003 والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى الشراكة بين دول المتوسطية والاتحاد الأوروبي باعتباره الضفة الجنوبية شريك استراتيجي وكذلك مختلف تفاعلات في ضمن مبادرة 5+5⁽²⁾.

¹ - الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها www.aim.council.org/ PDF site collections documents/
² - <http://books.google.co.ma/books?id=8EWrDAAAQB>

المطلب الثالث: النظرة الأوروبية للأمن المتوسطي

بعد نهاية الحرب الباردة ساد العالم حالة من الألمان جراء تفكك الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة القيمية كطرف منتصر ومهيمن في هذه المرحلة، حيث دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين.

وقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة وما تلاها من تفجر للنزاعات الداخلية وتدايعات حربي الخليج الثانية والثالثة وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي بصفته من بين القواعد الأساسية العالمية وبحكم علاقاته التاريخية بالمنطقة المتوسطية من أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تنعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمني حيث يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات أو المحددات التي تتحكم في هويته وآليات تحقيق استقراره باعتباره منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة الأمن الأوروبي بكل أبعاده.

تأخذ قضايا الأمن في حوض المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة ليس بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تدور حوله حركة العالم القديم ولكن كذلك ما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية خاصة وأن البحر يلاصق أوروبا وبالتالي يرتبط أمن البحر المتوسط بأمن القارة وهذا ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي الذي اعتبر حوض المتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي لأوروبا ولذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلًا خاصًا عند وضع الإطار العام للشراكة الأوروبية المتوسطية حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية فإننا نجد أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة وقد أكد البيان الختامي أن السلام والاستقرار في منطقة المتوسط يمثل مكسبًا مشتركًا هذا يقودنا للحديث عن الرؤية الأوروبية الأمنية في علاقتها مع دول الجنوب المتوسطي يشير الباحث

"إيدوارد مورتيمير" إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أن المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط.

ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ومن ثمة يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه.

حيث أن المفهوم المعاصر للأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والمجالات هو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل هو الاستقرار بأوسع معانيه وهذا بمعنى ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فالفكرة الجديدة اليوم هي أمن الآخر يركز بشكل كبير على أمن الآخرين إذ أن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمن ظاهرة ذات كبيعة شمولية ومعقدة ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما تشمل على مكونات اقتصادية، اجتماعية وثقافية وإنسانية (فكرة تدني منفعة القوة العسكرية).

فإن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في دول الأوروبية شعورا بالأمن ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري ولكن ذو طبيعة اقتصادية، اجتماعية وثقافية فتحدد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب المتوسط حيث أن ازدياد المشكلات سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي⁽¹⁾. ومن هنا نجد أن الإتحاد الأوروبي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من جنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وذلك خلف روابط وثيقة بين دول حوض المتوسط من

¹-مصطفى بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 120-122.

أجل دعم سلام واستقرار وتنمية المنطقة وذلك من خلال شراكة أمنية وسياسية من أجل خلق منطقة سلام واستقرار تستند على مبادئ العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية وبشراكة اقتصادية ومالية تهدف لإقامة منطقة إزدهار مشترك من خلال وضع أسس منطقة حرة تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، أما فيما يخص الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية فهي تهدف لتحسين التفاهم والحوار بين الشعوب المنطقة وتطوير مجتمع مدني حر مزدهر وقد تم دمج هذه الأهداف الثلاثة في سياسة شاملة واحدة لإدراك جميع الشركاء بأن القضايا الثقافية والاقتصادية والأمنية والمالية لا يمكن تناولها فعّال بمعزل عن بعضها البعض⁽¹⁾.

وفي إطار مراجعة جيواستراتيجية للحلف الأطلسي تحتل إيطاليا وإسبانيا مكان متقدما في الهندسة الأمنية للحلف بالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعي للجديد الجاري بنائه يمكن فهم الإدراك الأوروبي الجديد للأمن للجنوب فتحسن العلاقات شرق- غرب تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال والجنوب فالأخطار التي يمثلها وصول التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد ينتج توترات كبيرة ولا استقرار في كامل المنطقة ثم مشكل المديونية والنمو الديمغرافي.

ولمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة⁽²⁾ وذلك ببناء وتطوير قدرات دفاعية وأمنية في مجال الاستجابة السريعة للأزمات التي قد تحصل في المناطق التي توجد فيها مصالحها بواسطة قوات التدخل السريع RDF (في أبريل 1992) تم الإعلان عن إنشاء قوات بحرية من طرف الحلف الأطلسي خاصة بالمتوسط أطلق عليها اسم stanafomed مقررها نابل الإيطالية وفي 19 نوفمبر 1996 قامت بتشكيل قوة رد الفعل السريع التابعة للناتو وقوة التدخل السريع الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط العاملة تحت مضلة إتحاد غرب أوروبا (وهي مشكلة من قوات فرنسية وألمانية، إسبانية، إيطالية وبرتغالية) هذه القوات الأخيرة التي ستضم حوالي 15 ألف جندي سميت بأوروفور (eurofor) مقرها مدينة فالنسيا (الإيطالية) وهي قوات برية غير دائمة وغير ثابتة التشكيل

¹ - انجازات وإخفاقات الشراكة الأورو متوسطية / www.aljazeera.net/programs/ fromeurape/ 2005/ 11

² -مصطفى بخوش، مرجع سلبق الذكر، ص 123.

وقد تم تشكيلها كرد فعل أوروبي لرفض الولايات المتحدة الأمريكية تسليم قيادة الجنوب التابعة للحلف الأطلسي للأوروبيين⁽¹⁾: وكذا حماية المصالح الأوروبية وميابعثها وهو ما لمح إليه المفوض الأوروبي (Mamuel Marin) مانويل مارين حيث قال "علينا أن نضمن للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مستقرة وآمنة"⁽²⁾.

لقد تعرضت النظم الإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة لعملية تغيير واسعة لتتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة، فتحت تأثير عوامل عديدة منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي اكتست المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الاهتمامات الأوروبية وأصبحت مفردة المتوسط حاضرة بقوة بعد مرحلة الحرب الباردة في الخطابات الأمنية الأوروبية، وقد اعتبرت الجنوب المتوسطي وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات السياسية عدوا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة التهديد القادم من الجنوب. ولهذا ظهرت حاجة ماسة للتعاون الإقليمي والعالمي لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول.

¹- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، ص 287-288.

²- مصطفى بخوش، المرجع السابق نفسه، ص

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية في المتوسط اتجاه القضايا العربية

يرتبط السلام في الشرق الأوسط حسب الرؤية الأمريكية بنشر الديمقراطية ولتحقيق ذلك عملت الدوائر الأمريكية على تنويع سياساتها في المنطقة تزامنا مع متطلبات كل مرحلة، وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الفوضى الخلاقة "في سعيها للسيطرة الكاملة على المتوسط الشرقي حيث تتداخل هذه السياسة مع المشاريع الأمريكية التي طرحت على المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

يشرح جيل دورو ونسورو إستراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول:

"تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعلمي، اختراع رمز يمكنهم التوحد حوله وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعار صونها"⁽¹⁾.

إن الحاجة إلى "الفوضى الخلاقة" مرادها افتقاد أي طرف خارجي إلى القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي، وبالنسبة لأمريكا التي تعاني أزمة مصداقية بين شعوب المتوسط الشرقي فهي بأمس الحاجة إلى توفير مناخ مناسب لتنفيذ مشروعها واتجهت هذه السياسة بصورة أخص نحو سوريا ولبنان لأن في دول المنطقة تشكل أعمدة لحماية المصالح الأمريكية أو بعضها في حين أن سوريا وبعض القوى اللبنانية المعارضة للسياسة الأمريكية مثل حزب الله.

لاشك بأن الفوضى الخلاقة تخدم هدف التغيير لكن في مجالات محددة ومراحل زمنية خاصة إذ أن الفوضى في النهاية تسمح للعناصر المعادية لأمريكا بالتحرك بحرية، وإن المثال الأبرز لتطبيق الفوضى الخلاقة وهو ما جرى في لبنان وسوريا وثمة ما حصر

¹-هادي قبيسي، "السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الحدد، والواقعية، مصر، القاهرة"، الدار العربية للعلوم، ناشرون مديولي، ط1، 2008، ص 58-59.

استخدام هذه السياسة بهما تقريبا، حيث يختلف هذان البلدان عن الدول الإسلامية الأخرى بأن الحكم فيهما كان معاديا للمشروع الأمريكي⁽¹⁾.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية للمتوسط تجاه سوريا

فكرة خلق مناخ قلق في سوريا هي الأصل فكرة مشتركة إسرائيلية ليكودية من جهة وأمريكية محافظة جديدة من جهة أخرى ففي الورقة التي صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية المتقدمة في إسرائيل وشارك فيها "ريتشارد بيرل" أحد أبرز وجوه المحافظين الجدد وقدمت إلى نتيهاو عام 1996 إبان استلامه للسلطة تم التطرق إلى إمكانية محاصرة المقاومة الإسلامية في لبنان عن طريق إضعاف النظام السوري أو دعم انقلاب عليه.

فإذن فرصة إطلاق فوضى الخلاقة من حيث أن سوريا بلد صغير لذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا تتطلب مراجعة جدية حيث أن "منح لبنان ولسوريا هو صفقة ساهمت في إقناع أبناء المنطقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة وعاجزة عن حماية أصدقائها وتابعتها.

فتتترح هذه الورقة بداية مهاجمة البنية التحتية لتبييض الأموال وتجارة المخدرات في لبنان أي ضرب أهداف سورية في لبنان وإذا ظهرت عدم فعالية ذلك ينبغي ضرب أهداف في الأراضي السورية نفسها. وانطلاقا من أن "حزب الله" ينبغي أن يكون على رأس القائمة، ينبغي أن يكون التحرك الأول قطع الإمدادات التي تصل عبر مطار دمشق ويمكن الاستفادة من نقاط الضعف السورية لإسقاط النظام هناك حيث أن التوضع السوري الدبلوماسي القوي ظاهرا لم ينشأ سوى الرغبة الغربية والأمريكية في إعطاء سوريا دورا في حل القضية الفلسطينية.

فالهدف الأساسي هو إعادة تشكيل المحيط الجيوسياسي لإسرائيل بما يخفف من المخاطر التي يتعرض لها الكيان المصطنع، حيث تستطيع إسرائيل تشكيل بيئتها الإستراتيجية بالتعاون مع تركيا والأردن عبر إضعاف واحتواء ودفع سوريا إلى التراجع⁽¹⁾.

¹- نفس المرجع سابق، ص 60.

- تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مشاركة الحلفاء من أجل الإطاحة بالنظام السوري من خلال إعطاء الضوء الأخضر لحلفائها الإقليميين في المنطقة المتمثلين في كل من تركيا، قطر، السعودية من أجل تقديم الدعم لقوى المعارضة المسلحة في سوريا، إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الأزمة السورية بحذر شديد بحكم قرب إسرائيل من الأزمة وأي تداعيات سوف تنعكس بظلالها على أمن إسرائيل، ولعل أهم الأسباب التي جعلت من نظام الأسد قادر على المقاومة طوال المدة هي الآتية:

1- الترسانة العسكرية الضخمة التي تمتلكها سوريا، كما أن القوة الجوية دور كبير في إعاقة تقدم الحركات المسلحة السورية.

2- الدعم العسكري والسياسي الروسي والصيني والإيراني المباشر، يرجح كفة النظام على قوة المعارضة المسلحة.

3- الصراع الدولي على سوريا بين الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية من جانب روسيا والصين وإيران من جانب، خصوصا إن لدى روسيا قاعدة طرطوس البحرية، فتحمل على عدم خسارة القاعدة التي توفر للروس نفوذا في الشرق المتوسط والبحر المتوسط. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على عدم الصدام المباشر مع الروس في سوريا⁽²⁾.

- فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 تبريرا للإدارة الأمريكية من أجل المحافظة على دوافع إستراتيجية من أجل شن حروبها يمكن تسميتها بالإستراتيجية التي تحمل في طياتها الكثير من الأهداف التي تصب بالمصلحة الأمريكية⁽³⁾.

- إن السياسة الأمريكية في سوريا وامتدادا حتى العراق تقوم على مبدأ الاحتواء المزدوج احتواء داعش والإرهاب من جهة واحتواء موسكو وطهران وحلفائها من جهة ثانية، ونشدد على الاحتواء في كلتا الحالتين وهذه السياسة بحكم طبيعتها وأهدافها، تملي على أصحابها

¹-هادي قبيسي، "سياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظة الجديدة والواقعية"، مصر، القاهرة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص 60- 62.

²-علي زياد عبد الله فتحي العلي، "السياسة الدولية والإستراتيجية القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد- تداعيات وآفاقها المستقبلية"، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2010، ص 224- 225.

³-نفس المرجع، ص 129.

إتباع نهج إدارة الأزمة والتحكم بها "بديلا" عن منهجية "حل الأزمة وإنهائها" أمر كهذا يتطلب اللعب بمختلف الأوراق.

هنا تصبح مقررات فيينا متطلبا إلزاميا ومظلة لابد منها لجمع روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في سياق واحد: الحرب على داعش تصبح مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بسوريا إطارا مناسباً للتحرك الأمريكي وساحة أوسع لتنسيق الحرب على الإرهاب⁽¹⁾.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه لبنان

هو المدخل إذن لإطلاق فوضى خلاقة في سوريا، وقد وجد المحافظون الجدد أن هذا البلد يتميز بالعديد من وجوه الاستفادة كنقطة انطلاق نحو التفسير في المنطقة بتناقضاته البنيوية وإمكانية اختراقه بسهولة عبر فتح خطوط على بعض الطوائف، ناهيك عن أن الفوضى في هذا البلد تشكل المناخ المناسب لتوطين فلسطين وقد أشار "روبرت ساتلوف" من معهد واشنطن الذي يعد فرعا لمنطقة ايباك إلى هذه المميزات:

لبنان هو الدولة التي تلتقي فيها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا وخصوصا فرنسا.

- لبنان هو المكان الذي تلتقي فيه أجندة الديمقراطية مع الرؤية الإستراتيجية التقليدية، أي التوجه العالمي نحو التفاوض مع إيران للتوصل إلى حل سلمي لملفها النووي واضعيين بعين الاعتبار الاستثمار الإيراني الكبير في لبنان.

كما أن لبنان يتمتع بميزة عبر لناحية قدرته على تقبل أو تحرك ديمقراطي في الشرق الأوسط مدعوما أمريكيا حيث أنه بالمقارنة مع مسارات الإصلاح السياسي في السعودية ومصر فهي تعتبر مشاريع طويلة مدى مقارنة بتلك التي تبناها القوى السياسية اللبنانية⁽²⁾.

¹-عريب الرنتاوي، "واشنطن وسياسة الاحتواء المزدوج في سوريا"، جريدة الدستور، يومية سياسية وعربية مستقلة تصدر عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر، العدد رقم 17565 الاثنين 14 ديسمبر كانون الأول 2015.

²-هادي قبيسي، "السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية"، مصر، القاهرة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص 63-64.

المطلب الثالث: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية بقضية فلسطين منذ بدايتها في صورة وعد منح بريطانيا لليهود، بل قبل ذلك بسنوات سابقة على الحرب وإذا كانت الأضواء قد سلطت على دور بريطانيا في المشكلة بصفتها الدولة التي أعطت الوعد، وانتدبت على فلسطين لإخراجه إلى حيز التنفيذ، وجعله هدية إلا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا كله كان موقف التأييد والمواقف المشاركة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عن نشاط صهيونية العالمية ظهر شكل واضح في بريطانيا. ويمكننا أن نقسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية فلسطين إلى أربع مراحل:

1- مرحلة إصدار الوعد.

2- مرحلة الانتداب.

3- مرحلة إعلان قيام دولة إسرائيل.

4- مرحلة ضمان سلامة إسرائيل⁽¹⁾.

- قامت الثورة في فلسطين في 20 أبريل 1920 نتيجة تنكر الحلفاء لوعودهم و لهزهم حقوق العرب سكان البلاد الأصليين ولم تتردد بريطانيا في قمع الحركة بكل شدة وعنف والإسراع في إعداد صك الانتداب الذي عكف إخراجه خبراء من الصهيونيين و البريطانيين والأمريكيين وقد نجح الصهيونيين في أن يضموا هذا الصك نصوص وعد بلفور والضمانات الأساسية لتحويل فلسطين إلى وطن يهودي⁽²⁾.

- أكثر من أي نزاع إقليمي آخر فإن الصراع العربي الإسرائيلي كان يتنافس باستمرار لشغل قمة الأولويات في جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، إن هذا الصراع قد مس كل

¹-محمد محمود السروجي، "سياسة وم.أ الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين"، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 271.

²-نفس المرجع السابق، ص 289.

أوجه المصالح الأمريكية في المنطقة، والأمن الإسرائيلي والحصول على النفط والعلاقات الأمريكية – العربية وتوترات الحرب الباردة ويضاف إلى ذلك أن نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي مصحوبة بتقوية العلاقات الأمريكية السعودية والكويتية في المنطقة وانقسام الوطن العربي كل تلك العوامل قد دعمت الموقف الأمريكي في المنطقة⁽¹⁾.

وقد تعرضت حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي لاختبار حاد، خلال أزمة حرب الخليج اللاحقة، عندما حاول الرئيس العراقي الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل على أمل تعقيد التحالف الدولي وتقويضه والذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة العراق⁽²⁾.

¹-فواز جرجس، "السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع، ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص147.

²-نفس المرجع، ص 153.

المبحث الثالث: التواجد الأمريكي في المتوسط

المطلب الاول: المقاربة الأمنية الأمريكية في المتوسط

دفع نظام ما بعد الحرب الباردة الذي عقب سقوط جدار برلين وتفكك الكتلة الشرقية إلى الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة في المتوسط، حيث سعت أوروبا لإيجاد دور إقليمي لها في المنطقة وجعلها منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي أمني بين شعوب ودول المتوسط، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مقاربة متعددة الأشكال التعاون تريد من خلالها ترسيخ وجودها في المتوسط وتحاول الأفراد بدورها بالإشراف على أمن هذه المنطقة على هذا الأساس أخذ الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا وأجندة أمنية في المنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة المتوسط (الإرهاب، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة...) لم يبقى للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلا انشغال في التعاون الأمن في إطار حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر كذراع لتنفيذ سياسات هذه القوى خاصة الأمنية وبهذا أصبح الأمن المتوسطي من أولويات الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الحرب على الإرهاب أصبح الحلف أكثر تقربا من منطقة المتوسط.

في فترة الحرب الباردة كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسطية عبر منظمة حلف شمال الأطلسي والأسطول السادس لتأمين مصالحها الحيوية والدفاع عنها وتعتقد أمريكا أن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحدد الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط وهي التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة اقتصاديا وعسكريا، وفي إطار الصراع شرق وغرب بزعامة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية كانت منطقة المتوسط أحد أهم المناطق التي طبقت فيها المقاربات الأمنية للقوتين العظميتين كونها منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية مهمة وجغرافية يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق وبالبحر الأسود وبحر أزوف عن طريق مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس وتصنف هذه المضائق باعتبارها شرايين حيوية للملاحة الدولية وموضع اهتمام للإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

وتقليدياً أولت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة بالمنطقة المتوسطية لخصوصية بنيتها الجيوسياسية والحضارية وارتباطها الوثيق بالأمن الأوربي⁽¹⁾.

وتتلخص المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط في بعدها العسكري في إيجاد أدوار أمنية جديدة لكل من أسطول السادس وحلف شمال الأطلسي، تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة على مكانتها الدولية ويعتبر كل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي آليات التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط.

المطلب الثاني: الأسطول السادس الأمريكي

يعتبر الأسطول السادس قوة الولايات المتحدة الأمريكية الضاربة في منطقة البحر المتوسط ويتوزع قواعده على عدة مناطق بدول الحوض المتوسط خاصة إيطاليا وإسبانيا. ويتمركز هذا الأسطول عادة وسط البحر المتوسط ويوجد مقر قيادته بمدينة نابولي لإيطاليا، وهو يتكون م حوالي 40 قطعة بحرية تشرف عليها قوة بشرية قوامها نحو 21 ألف عسكري ويشمل هذا الأسطول حامل طائرات أو حاملتين حسب التطورات السياسية أو العسكرية في المنطقة وثلاث غواصات نووية إضافة إلى نحو 170 طائرة أما مهام الأسطول فتتمثل أساساً في القيام بعمليات في البلدان القريبة من المنطقة التي قد تندلع فيها الحروب والنزاعات والسيطرة على مداخل البحر المتوسط خاصة مضيق جبل طارق في الغرب وقناة السويس إضافة إلى خلق نوع من الضغط السياسي على دول المنطقة المتوسطية⁽²⁾.

¹ -د- عبد الجليل زيد المرهون- باحث وخبير استراتيجي متخصص في شؤون النظام الإقليمي الخليجي- الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط.

www.aldjazeera.net/ Knowledgegate/ opinion. يوم 2012/09/09

² - سميحة عبد الحليم- الصراع الروسي- الأمريكي... في المتوسط ، الثلاثاء 24 سبتمبر 2013 - 20:50.
T82311- Topic. www.arabic.military.com/

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإنزال الاستراتيجي الخاص بهذا الحوض المائي وهما:

1- تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض المتوسط.

2- تعزيز القدرات الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهاها، ويقدر تعلق الأمر بمسألة الانتشار الأمريكي والإستراتيجية الأمريكية في شرق الأوسط مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا والأهم من ذلك هو نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا وبلغاريا، وبغض النظر عن فجوى الاتفاقيتين فإن ذلك يعد مؤشرا واضحا على تعزيز القدرات الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط لأن ذلك يعني أن الأمريكيين يغلقون شرق المتوسط للأسطول الروسي في محاولاته للوصول إلى المياه الدافئة.

كما أن هذا الدور مناط بالأسطول الأمريكي السادس، والذي يمكن تلخيص جزء من مهامه في النقاط التالية:

* ضمان عبور ناقلات النفطية والتجارية عبر البحر المتوسط فمهمة الأسطول السادس مهمة أمنية بالأساس، إذ يبقى سندا رئيسيا لناقلات النفط الأمريكية التي تعتبر مضائق البحر المتوسط خاصة قناة السويس ومضيق البوسفور والدردنيل أو البحر الأسود حيث يتواجد الأسطول الروسي والأسطول الأوكراني، وعلى أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في إستراتيجيتها إمكانية لجوء الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقافه في حال تدهور الوضع في الشرق الأوسط.

* دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس في تدعيم قواعدها العسكرية بأجهزة متطورة وجديدة للمراقبة المستمرة، وأجهزة الإنذار المبكر، خصوصا فيما يتعلق بالتسلح في المنطقة مثل ما حدث مع اليونان وتركيا والخوف من ازدياد التوتر بينهما وهو ما لا تقبل به - سميحة عبد الحليم كون المهمة الأمنية الأساسية هو ضمان عدم انتشار أنواع

متطورة من الأسلحة لكي لا تستعمل في النزاعات المتوسطية "النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي"، الصحراء الغربية"، "النزاع التركي-اليوناني"⁽¹⁾.

* ضمان أمن إسرائيل من أجل تحقيق ان الإستراتيجية الأمنية الأمريكية مازالت معنية بالأدوار التالية:

- 1- الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على بقية دول المنطقة.
- 2- التواجد العسكري الأمريكي وخاصة الجوي والبحري.
- 3- التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة.
- 4- منع انتشار الأسلحة ووسائل إطلاقها.
- 5- الاستفادة من الوجود العسكري الأمريكي لتغطية النقص من قوات الأمم المتحدة على البر.
- 6- تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية من وجهة نظر أمريكية.

من خلال هذا الطرح لتطور سياسة التغلغل الأمريكي والإنزال الاستراتيجي في منطقة المتوسط والأقاليم المرتبطة بها، يتأكد حرص - سميحة عبد الحليم على عنصر الأمن فيها، غير أن الحفاظ على الأمن فيها يتعلق بالجانب العسكري أي عدم تطور أي نزاع إلى مواجهة مسلحة بين الأطراف المتوسطيين، فسياستها في منطقة المتوسط فيشرف عليها الأسطول السادس والحلف الأطلسي وكل منهما يؤدي أدوار تكمل أدوار الطرف الآخر من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة. ويمكن القول أن سياساتها اتجاه الفضاء المتوسطي هي عبارة عن حماية مسار وممرات التدفقات الأمريكية من وإلى الشرق الأوسط يعتبر أساسا السيطرة على باقي المناطق الإستراتيجية وهو ما يؤكد خلق وبناء أدوار جديدة لكل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي مما يستدعي في كل مرة تكييف مهام

¹-عزيز نوري الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتين المتوسط من منظور بناني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسيطية ومغاربية في التعاون والأمن، السنة الجامعية 2011-2012، ص 176-179، جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الآليات للتعامل مع الأوضاع والتحديات الأمنية المتجددة في المنطقة المتوسطية حسب الرؤية الأمريكية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: إستراتيجية الحلف الأطلسي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تحالف يمكن وصفها بالوثيقة مع عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم خصوصا المناطق ذات أهمية الإستراتيجية العالمية كما أنها تسيطر بشكل شبه كامل على حلف الأطلسي، فتعمل من خلال سيطرتها على هذا الحلف العسكري على فرض نفوذها في كل القارة الأوروبية فضلا عن توظيف هذا الحلف في مهام عسكرية خارج حدود منذ العام 1999 مثل العمليات العسكرية التي أجراها في أفغانستان وليبيا من أجل تنفيذ جملة من الأهداف تنصب مجملها في تنفيذ مصالح أمريكية.

يرجع الفضل في تأسيس حلف شمال الأطلسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة 1949، ليكون الوجهة العسكرية للغرب والولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفياتي إذ كانت وظيفته هي تطوير وتحجيم الإتحاد السوفياتي، ويمكن القول إن انتهاء الحرب الباردة هي بمثابة انتهاء مهمة الحلف رسميا. إلا أن الحلف لم ينته مع تفكك الإتحاد السوفياتي، وأسباب ذلك متعددة.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي حيال حلف الأطلسي تكمن في توظيف الحلف من أجل بسط هيمنتها على أوروبا أولا والمناطق المجاورة لأوروبا ثانيا من خلال ربط مصير أوروبا بها سياسيا وعسكريا وأمنيا ومن بين الأهداف من وراء توظيف حلف الأطلسي.

1- ربط مصير أوروبا عسكريا بالولايات المتحدة من خلال توظيف الدول الأوروبية المشتركة من خلال جعل الحلف بمثابة كتل سياسي يجمع سياسات الدول الأوروبية التي يجب أن تتوافق مع سياسة الحلف.

¹- نفس المرجع السابق، ص 180 - 181.

2- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية من وراء الحلف الأطلسي إلى تحجيم الدور الروسي في أوروبا بشكل عام وفي أوروبا الشرقية بشكل خاص، من خلال توسيع عضوية حلف الأطلسي لتنظم دول كانت ضمن المعسكر الاشتراكي.

3- جعل الحلف يمارس مهمات قتالية خارج المنظومة الإقليمية الأوروبية، إذ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أقرت قمة اسطنبول بناء على توجيهات أمريكية عام 2003 بإجراء يفيد بتوسيع مهام الحلف خارج حدوده الأطلسية من أجل الرد بشكل أفضل على الأخطار الجديدة العابرة للحدود⁽¹⁾.

- رغم الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول تفاصيل هذه الإستراتيجية الجديدة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر تمكنت من تغليب وجه نظرها وتحديث المفهوم الإستراتيجي الذي يجبر للحلف القيام بمهام وعمليات خارج المادة 5 من ميثاقه التي كانت قصرت اتخاذ القوة المسلحة إلا في حالة تعرض إحدى الدول الأعضاء فقط للهجوم العسكري مما ساعد على عدم تصعيد هذه الخلافات إلى حد كبير بين الـ 5 من الناحية والدول الأوروبية من ناحية أخرى أن دولة رائدة أوروبا مثل فرنسا لم تخف في أي لحظة أخرى في تحديث حلف شمال الأطلسي.

- إن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كانت بحق منظمة الأمن في القرن العشرين ولقد استطاعت أن تحقق بشكل جيد أهدافها، لكن إذا أرادت أن تبقى منظمة فاعلة في القرن الواحد والعشرين فعليا ألا تفقد رؤيتها لأهدافها وأن تبقى رسالتها الأساسية الدفاع وليس الأمن الجماعي، إن أوروبا ليست في حاجة إلى منتدى جديد للنقاش حول قضايا الأمن بقدر حاجتها إلى قوة "النار الوحيدة" التي يمثلها حلف الناتو في مواجهة التهديدات بالاعتداءات المقبلة من الخارج.

- إن موجة الأولى في توسيع الحلف سوف تساعد الحلف الذي حقق هذه اللحظة أهدافه في أوروبا على التكيف مع النتائج السياسية والاقتصادية التي أفرزتها مرحلة نهاية الحرب

¹- علي زياد عبد الله فتحي العلي، السياسة الدولية والإستراتيجية القوة الأمريكية في نظام الدولي الجديد- تداعياتها وآفاقها المستقبلية ، ط1، 2010، المكتب العربي للمعارف، ص 127- 128.

الباردة، ليس صحيحاً أن اختفاء الاتحاد السوفياتي قد أفقد حلف الناتو سبب وجوده، فالثابت أن التهديدات التي يحملها المستقبل معه أشد تنوعاً وخطراً على الأمن الأوروبي من أي وقت مضى وهذه المخاطر الجديدة تأخذ أشكالاً مختلفة وسوف تأتي من مجالات وميادين غير متوقعة، فحلف الناتو يعتبر يد الولايات المتحدة الأمريكية الطولي التي تصل بها إلى أي مكان تريد بمعنى أن الحلف هي إحدى أدوات الجوهريّة التي تفرض بها الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم تلك الهيمنة التي أصبحت واقعاً معاشاً¹

¹ -سعيد اللاوندي- القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكا - دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- يناير 2001، ص 60- 61.

خلاصة:

تحت تأثير عوامل عديدة منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، اكتست المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الاهتمامات الأوروبية والأمريكية حيث كانت المنطقة مسرحاً لتحديات أمنية جديدة.

لذلك ارتكزت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي والأمريكي على ضرورة تحديد طبيعة التهديد.

حيث أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية...) محور اهتمام القوى المنافسة حول المنطقة، إذ أصبحت تتدخل لحل الأزمات المستعصية وذلك ببناء ترتيبات أمنية تعاونية.

تمهيد:

تعرضنا في الفصل الثالث إلى الإستراتيجية الأمنية للمتوسطة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث غيرت من نظرتها الأمنية للمنطقة من أجل أن تبقى على استمرارية مصالحها الداخلية. وتتطلب منها إعطاء أدوار جديدة لأسطولها العسكري السادس، القائم في حوض البحر الأبيض المتوسط وتغير وظائف حلف شمال الأطلسي، ووضع سياسة جديدة لتطويق الخطر الجديد الذي يهدد مصالحها ومصالح حلفائها داخل المنطقة وهو خطر الجماعات الأصولية والإرهابية.

وسنحاول رصد السيناريوهات المحتملة حول بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم وحصر مكانتها ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة جورج هربرت والكر بوش 1989-1993

لقد تميزت فترة الرئيس جورج إتش دبليو بوش بخبرته الكبيرة في الشؤون الدولية عموما يمكن رصد العديد من الأحداث البارزة إبان فترة حكم الرئيس بوش الأب لعل أبرزها انسحاب قوات الإتحاد السوفياتي من أفغانستان في 1989 وانتصار المقاومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، سقوط جدار برلين في 1989 وتوحيد ألمانيا في أكتوبر 1990، وأخيرا حل الحزب الشيوعي في أوت 1991 وهذا ما جعل الرئيس بوش الأب يتكلم عن نظام دولي عالمي جديد الذي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة بدون منافس، إن اجتياح العراق للكويت وضع القوة الأمريكية على المحك، ما دفعها للرد بحرب الخليج الأولى وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي. وما يمكن ملاحظته خلال الفترة الرئاسية لبوش الأب أن جل اهتماماته تركز على قضايا السياسة الخارجية على حساب القضايا الداخلية، ومن جهة أخرى حرب الثماني سنوات رعاها العراق وإيران (1980- 1988) والتي قال عنها المستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "هنري كيسنجر" نريد منهزمين في هذه الحرب، والتي كانت محاولة لتدمير قوتين إقليميتين ناشئتين ببعضهما للقضاء على أي تهديد محتمل لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مبررا ذلك بقوله: "لم يكن للولايات المتحدة أي مصلحة سوى منع سيطرة أي متحاربين على المنطقة"⁽¹⁾.

لقد سبق أن تمت الإشارة إلى أن المرجعية الفكرية والسياسية للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي قد استندت إلى أطروحات وأفكار تؤكد "ضرورة وجود العدو" الذي تتطلبه ظاهرة الهيمنة واحتكارها في إطار "المركزية الغربية" حيث بورتها الأمريكية الجديدة الحاضنة للغرب كله وتبريرا استخدام القوة، خاصة ما تجسده أطروحتي صراع

¹ -نوالدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990- 2012- قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 382- 384.

الحضارات ونهاية التاريخ، وتشير أغلب الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت من أجل الاحتفاظ بموقع القيادة لأكبر قوة عسكرية في إطار هيكل القوة العالمي والقوة الوحيدة والمنفردة إلى تطوير وإعادة صياغة إستراتيجيتها الأمنية وصناعاتها العسكرية لكي تستطيع أن تؤدي دور المحور العالمي في السياسة الدولية تجاه مناطق التوتر والاستقرار في العالم وفي حل الأزمات والتوترات وفق ما تراه منسجما مع هذه المكانة المتقدمة للقوة العسكرية في إطار هيكل القوة العالمية في العالم ما بعد الحرب الباردة وذلك بإيجاد وخلق عدو جديد توجه إليه كل هذه الإمكانيات العسكرية، المالية، الاقتصادية، بعد اختفاء العدو التقليدي الذي يمثل في الإتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون 1993-2001

خلفا للرئيس جورج بوش الأب الذي كان متيقنا من أن القوة العسكرية هي الأساس في صياغة الإستراتيجيات الأمنية، لقد تغيرت أراء الإدارة الأمريكية بقدم الرئيس "كلينتون" الذي أكد على أن امتلاك القوة العسكرية وحدها ليس كافيا للمضي قدما في قضية الانفتاح العالمي، لذلك أصبحت القوة الموسعة السمة المميزة للسياسات الأمنية الأمريكية خلال التسعينات ودعم الرخاء الاقتصادي على ضوء نظرية نشر الديمقراطية الغربية في العالم وتتضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والمعلنة 1997 بمبادئها وأهدافها الواضحة نظريات الهيمنة وقيادة العالم وتحكيم النظام الديمقراطي الغربي وصولا إلى حرية السوق والعولمة من ثم الحكومة العالمية⁽²⁾.

¹-ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرات الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، كانون الثاني، يناير 2007، ص 113-115.

²-وليد محمود أحمد، قبرص في الإستراتيجية الأمريكية، مركز للدراسات إقليمية، ص 14-15.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة جورج وكر بوش 2001-2008

من أهم مميزات الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة بوش الابن ظهور ما يسمى "الحرب الاستباقية" التي أصبحت جزءاً أساسياً من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنت مبادئها بشكل علني الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" بهدف أخذ العقيدة العسكرية الجديدة طريقها للتطبيق العملي على أرض الواقع الدولي وخاصة مناطق التوتر والأزمات التي تهدد المصالح الأمريكية وتعارض سياستها العالمية، وكذلك ضد الأنظمة "المارقة" وفي الواقع فإن العبارات المحددة التي وردت في خطاب الرئيس "جورج بوش الابن" في الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2001 لو تحدد فقط أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية في السنوات القادمة وإنها أبرزت بشكل واضح العناصر التي تتركز عليها إستراتيجية "الحرب الاستباقية" من خلال تأكيد بوش "أن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنها لا تنتهي هناك إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم وحرصها وهزيمتها وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعداً كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعد من قبل الولايات المتحدة نظاماً معدياً⁽¹⁾.

إن قدوم الرئيس "بوش" وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، مهدت الطريق لظهور وتبني طروحات المحافظين، وقد تجلّى ذلك في إعلان الحرب على الإرهاب رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم تعريفاً واضحاً له، وكانت البداية مع أفغانستان التي تأوي حركة طالبان بقيادة أسامة بن لادن بعد الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث صرح بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا".

¹-نظام عبد الواحد جاسور، تأثيرات الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، ط1، يناير 2007، ص 295-297.

لقد ورد في كتاب نهاية التاريخ لفرنسيس فوكويما ما يلي:

لقد حققنا في أمريكا أضخم انتصار مع نهاية القرن العشرين إبادة الشيوعية وسحق العراق ولا أحد يشك الآن في الولايات المتحدة الأمريكية هي زعيمة العالم نحن الأقوى والأعظم.

وجاءت الحرب العراقية- الأمريكية التي أطلق عليها الخليج الثالثة لا لتضع فقط العراق تحت الاحتلال الأمريكي وإنما لتفوض كل أسس النظام الإقليمي العربي أو تفتح الباب للحروب أمريكا الاستباقية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب حيث تحول العراق إلى ساحة مكشوفة لهذه الحرب⁽¹⁾.

أعتبر الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخطر تهديد هذا القرن وتسارعت المدارس الفكرية لطرح مفاهيم جديدة لمجابهته والواقع أن هذه الظاهرة تشكل إحدى المخاطر والتهديدات المطروحة، فطبيعة العمليات المسجلة ليست منفصلة عما سبقها ولا تفوق من حيث الفظاعة التي عرفها التاريخ إلا أن هذه الظاهرة لها القدرة على التجدد عبر الزمن فمنذ القرن الأول ميلادي تنوعت وتعددت مظاهر الإرهاب لتصل إلى ما هي عليه الآن من تنظيم.

واستنادا لوجهات نظر غربية ودولية فالتعاريف مختلفة ومتعددة وبحسب التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر سنة 2001، فالإرهاب "هو العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية والذي يرتكب ضد المدنيين غير المقاتلين وعادة بهدف التأثير على المواطنين.

وقد واجهت الأمم المتحدة صعوبات كبيرة لإيجاد تعريف تتفق عليه كل الدول لعل أبرزها التعريف التالي: "الإرهاب يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن أفراد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان العمل فردياً أو بالاشتراك مع أفراد آخرين وموجهاً ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع حكومية أو دبلوماسية بهدف

¹ -نوردين حشود، الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990- 2012، قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013، ص 386- 387.

المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها⁽¹⁾، لذلك فإن التآمر على ارتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي ومع دخول الحركات الإسلامية المتطرفة على الخط سنة 1990 سجلت ردود فعل متعددة تجاه محاولة ربط الأحداث المسجلة من طرف البعض واعتبارها تطرفا دينيا متأصلا في الثقافة الإسلامية فربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين والعرب وإنما ينطوي على ظلم يبين للقيم العربية الإسلامية الأصلية، فالدين الإسلامي لا علاقة له بالتطرف والعنف والإرهاب⁽²⁾.

إن الإرهاب أي كانت مظاهره وأسبابه، هو موقف إجرامي وتحرك مسلح ضد القانون فيه رفض للديمقراطية وحرية الفرد وأمن المواطن وبالتالي فإن الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية تدعوا إلى اتخاذ موقف جاد وعاجل لمواجهة والبحث المعمق في أسبابه ووضع معالجة فورية لعوامل التطرف الديني أو السياسي أو الاجتماعي عامة وتعميق روح الاعتدال في التعبير والممارسة خاصة لدى الشباب⁽³⁾.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة أوباما 2008-2012

سعى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" منذ وصوله إلى السلطة في 2008 إلى تحقيق هدف وهو العمل على الحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتباع سياسات جديدة تعتمد على تقليص النفقات العسكرية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فعمد إلى توظيف سياسة جديدة تعتمد على توظيف سياسة القوة بأسلوب ذكي وهي ما تسمى "القوة الذكية" التي تعني دمج الذكي للدبلوماسية والدفاع والتنمية وغير ذلك من أدوات يطلق عليها القوة الناعمة والربط بينهما في شبكة واحدة هو في صميم رؤية إدارة "أوباما" في السياسة الخارجية.

في خطاب للرئيس "باراك أوباما" في 10 حزيران 2008 تحدث عن استراتيجية جديدة إذ قال "ستقوم هذه الإستراتيجية على خمسة أهداف، إنهاء الحرب في العراق بطريقة مسؤولة استكمال القتال ضد القاعدة وطالبان ضمان سلامة جميع الأسلحة والمواد النووية

¹-محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، ط1، 2011، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 85.

²-نفس المرجع، ص 90.

³-نفس المرجع السابق ذكره، ص 91.

من الإرهابيين والدول المارقة تحقيقاً لأمن الحقيقي للطاقة وإعادة صوغ تحالفاتنا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، كما أن الرئيس "أوباما" رفع شعار التجديد للقيادة الأمريكية إذ تتمحور السياسة الأمريكية في قيادة العالم على الأهداف الرئيسية الآتية:

- 1- أمن مشترك لصالح الإنسانية.
- 2- الخروج من العراق.
- 3- إعادة إحياء القوات العسكرية الأمريكية.
- 4- إيقاف انتشار الأسلحة النووية.
- 5- مكافحة الإرهاب العالمي.
- 6- إعادة بناء الشراكات الإستراتيجية مع الحلفاء.
- 7- بناء مجتمعات ديمقراطية أمنية.
- 8- استفادة الهيبة للولايات المتحدة الأمريكية وإعادة السمعة الأمريكية في النظام الدولي.
- 9- الاهتمام بالجانب الاقتصادي الأمريكي.
- 10- ممارسة سياسة القوة الذكية بدل القوة القسرية التي تمارسها الإدارة السابقة⁽¹⁾.

- بعد الأخطاء الإستراتيجية الأمريكية في حربها على العراق وأفغانستان وما خلفها ذلك من تداعيات أثرت بشكل سلبي على صورتها في العالم اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام القوة الناعمة منذ تولي "باراك أوباما" الرئاسة الأمريكية نتيجة للانعكاسات السلبية الناجمة عن ممارسات القوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق والتي أثرت على مكانة وصور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي فتوجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة التأثير من خلال أسلوب الناعم الذي يعتمد على اجتذاب الآخرين من خلال الإعجاب والميول على الشعب.

¹- علي زياد عبد الله فتحي العلي، "السياسة الدولية والإستراتيجية- القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد - تداعياتها وأفاقها المستقبلية"، ط1، 2010، المكتب العربي للمعارف، مصر- القاهرة، ص 185- 187.

كما استعملت إستراتيجية الفوضى الخلاقة (الفوضى البناءة) إفراز فكري لتيار محافظين الجدد فبعد الحرب على أفغانستان والعراق لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف إستراتيجية جديدة يقع على عاتقها تغيير الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط من الداخل من خلال الدفع بالجماهير إلى المطالبة بالتغيير، فالفوضى الخلاقة التي تضفي بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزرع الفوضى على حساب الاستبداد أي انبثاق النظام.

إن الفوضى تصبح الحل التي تؤدي إلى الحرية والخلاص والواقع أن هذه إستراتيجية تهدف إلى توسيع الهيمنة على مناطق إستراتيجية مهمة من العالم وبالتالي تتيح لها تحقيق هدفين أساسيين.

الهدف الأول: تغيير بعض الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط برغبة داخلية من شعوب وإحداث تغيير في نظام الحكم وإحلال الديمقراطية.

الهدف الثاني: خلق الفوضى في هذه البلدان والتي ستعمل بدورها على تراجع إمكانية هذه الدول السياسية والعسكرية والاقتصادية... إلخ مما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية فرصة هيمنتها على المنطقة من خلال وجود فراغ سياسي أمني فيه بأقل جهد والتكاليف⁽¹⁾.

¹ - علي زياد عبد الله فتحي العلي، نفس المرجع، ص 280 - 281.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للاستراتيجية الأمريكية في المتوسط.

سنسعى في هذا المبحث لبناء نظرة مستقبلية الاستشراف مآلات مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط بعد 11 سبتمبر 2001 ولتحقيق ذلك سنقوم بتصميم مشهدين مستقبليين، حيث يقوم الأول على أسس تشاؤمية بتركيزه على فكرة فشل وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط وتراجع الهيمنة الأمريكية على العالم وذلك لوجود تحديات وتهديدات ستعرق مسار احتفاظها على مكانتها وزعامتها على العالم، أما السيناريو الثاني فقد أتى ليناقض الأول بتنبه موقف تفاؤلي يقوم على تصور نجاح وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية والاحتفاظ على مكانتها وهيمنتها على العالم.

المطلب الأول: سيناريو متشائم حول تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط.

تعتبر دول حوض المتوسط من بين أكثر المناطق انقساماً في العالم فعلى الرغم من أن شماله موحد تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، إلا أن جنوبه يعيش خلافات سياسية عميقة ظلت تساهم في إفشال وتعثر جميع محاولات التقارب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي يهدد أمن واستقرار مستقبل على السلم والأمن والاستقرار في حوض المتوسط عن هذه الظاهرة الإرهاب، انتشار الأسلحة، المخدرات، الهجرة غير شرعية⁽¹⁾.

تزايد أخطار التهديدات الإرهابية والتطرف الديني في حوض المتوسط بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية: تعالت الأصوات الدولية المنادية بضرورة مضاعفة الجهود الدولية في المجال مكافحة الإرهاب ويأتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى ضرب المعازل الإرهابية كخطوة استباقية وبما أن دول المتوسط تعتبر من أكثر الدول تضرراً من الظاهرة الإرهابية كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة إلى تنسيق جهودها في مجال مكافحة الإرهاب هذه الدول وتقديم الدعم المادي والسياسي. سعى الحلف الأطلسي إلى تعزيز التعاون مع دول المتوسط

¹-سائل سعيد، "التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 20/ 05 /2012، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية.

والمساهمة في رفع كفاءة جيوش الدول حوض المتوسط من خلال المناورات العسكرية المشتركة وإنشاء وحدات عسكرية مشتركة من أجل السهر على أمن منطقة حوض المتوسط⁽¹⁾.

العالم الاقتصادي السياسي الأمريكي "فوكوياما" صاحب النظرية الشهيرة نهاية التاريخ كتب سقوط أمريكا يقول the fall of America مقالا في مجلة نيوز ويك News- week الأمريكية بعنوان فيه: "لن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بموقعها كقوة مهيمنة على المسرح الدولي الذي تمتعت به حتى الآن، وقد تأكد ذلك خلال غزو روسيا الأخير لجورجيا، كما أن قدرة أمريكا على تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقات التجارة والصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف، وكذلك بالنسبة لمواردها المالية وستصبح القيم والأفكار وحتى المساعدات الأمريكية التي عملنا على نشرها في أرجاء العالم أقل ترحبا مما هي عليه الآن.

وبغض النظر عما يراه "فوكوياما"، فقد ظلت التوقعات والتنبؤات حول الشكل الجديد للنظام العالمي القادم تتولى مع بروز مؤشرات تراجع الأداء السياسي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما تمر به من أزمات مالية واقتصادية أو مواقف عسكرية هناك من تنبأ بأفول الإمبراطور الأمريكي ليحل محله إمبراطور آخر يكون الصين أو الاتحاد الأوروبي أو عودة روسيا.

غير أننا لا نقصد بأفول الإمبراطور الأمريكي نهاية الدور الأمريكي على الساحة الدولية بل نفي تراجع دور الهيمنة ليتحول إلى قوة دولية، وسنبدأ هنا باستعراض الإخفاقات والصعوبات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة والتي ستسحب منها بطاقة القوة المهيمنة على العالم⁽²⁾.

¹-باخوية دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب نموذجا دفاتر سياسة والقانون"، العدد الحادي عشر، جوان 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار (الجزائر)، ص 111.

²-مقال بعنوان لماذا ستتراجع هيمنة أمريكا، في السبت 28 أغسطس، أب- 2010 - 09:44:03، العنوان الإلكتروني:

[www:// marbpress.net.articles.php?id](http://www.marbpress.net.articles.php?id).

ريشارد هاس- مدير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية

يطراً أمراً مختلفاً في مقال له بعنوان: "عالم بدون أقطاب" ماذا بعد الهيمنة الأمريكية".

إذ يشير إلى مكانة الولايات المتحدة في العالم في تراجع وهذا بعرض مجموعة من المؤشرات.

1- تراجع الناتج القومي الإجمالي: فبرغم أن معدل الناتج القومي الإجمالي الأمريكي يمثل 25% من النسبة العالمية فإنه معرض للانخفاض مع الوقت مع الأخذ بالإعتبار التباين في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية الصاعدة.

2- وكذلك نجد تحدياً في مجالات أخرى كالفاعلية العسكرية، فالقدرة العسكرية تختلف عن معدل الإنفاق العسكري، وقد أوضحت هجمات سبتمبر 2001 نفقات باهظة وكذلك فاعلية العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ستقل، فالصين تمتلك التأثير على كوريا الشمالية أكثر من الولايات المتحدة وقدرة الولايات المتحدة على الضغط على طهران بمساندة الدول الأوروبية قلت بسبب دعم كل من روسيا والصين لإيران⁽¹⁾.

عودة روسيا إلى المتوسط:

شدد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على ضرورة تواجد البحرية الروسية بشكل دائم في البحر المتوسط نظراً للمصالح الإستراتيجية لروسيا في المنطقة مؤكداً أن "هذه منطقة هامة وتضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية وواضح "بوتين" أن لهذه الأسباب "تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمراقبة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط مشيراً إلى أنه يأمل في أن يتم تزويد الأسطول الروسي بأسلحة وسفن عصرية ومعرباً عن ثقته بأن القوات الروسية ستبني علاقات طيبة وشراكة مع زملائها من بلدان حوض البحر المتوسط وغيرها من قوات الدول الأخرى المرتبطة بالمنطقة.

¹ - مقال بعنوان لماذا ستتراجع هيمنة أمريكا، نفس المرجع.

وترى روسيا تواجدها العسكري في ميدان الصراعات الإقليمية لأجل إعادة التوازن في العلاقات الدولية.

ويشار إلى أن روسيا تختلف مع الغرب بشأن الحرب في سوريا وقد استخدمت حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن لعرقلة المساعي الغربية للإطاحة بالرئيس بشار الأسد، لذلك قررت روسيا تعزز وجودها في البحر المتوسط كرد على ذلك وكرسالة للأمريكيين بأن روسيا أعدت نفسها لمواجهة هذا الردع وأن البحر المتوسط لن يكون حكرا على الأمريكان، فهو لجميع الدول، كما أن التواجد الأسطول البحري الروسي في ميناء طرطوس السوري سيساهم إلى حد كبير في توفير الاستقرار في المنطقة وذلك من خلال:

- منع أي تدخل عسكري خارجي في سوريا، إذ أن تواجد روسيا سيكون عائقا أمام مخططات من هذا النوع.

- رفض أي إجراء أحادي الجانب من أية دولة غربية يخالف القانون الدولي ضد سوريا كغيرها من الدول.

- حماية حقول الغاز المتنازع عليها المتواجدة في شرق البحر المتوسط بعد توارد معلومات تؤكد أن سوريا قررت منح شركة غاز بروم الروسية امتياز استخراج الغاز من الحقول المتواجدة في السواحل السورية.

فيما يرى آخرون أن عودة روسيا من أجل مواجهة خطر آت من الشرق الأوسط إليها وهو خطر انتشار وتوسع المجموعات الدينية والمجموعات الإرهابية⁽¹⁾.

على أية حال ربما يسهم انتصار السياسة الخارجية الجديدة لروسيا في انبثاق عالم جديد قائم على التعددية القطبية وإنهاء نظام القطب الواحد في العلاقات الدولية.

¹-محمد قاياتي، روسيا وأمريكا...صراع المتوسط، شبكة الأخبار العربية- 30 سبتمبر 2016- 04:03 : العنوان الإلكتروني www.ANNTV/ New.

المطلب الثاني: سيناريو ناجح حول تزايد التواجد الأمريكي في منطقة المتوسط.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا اقتصاديا ودبلوماسيا وأمنيا في منطقة المتوسط كوحدة من أكثر المناطق استدامة للتدخل الأمريكي لأكثر من قرنين ماضيين، وتؤكد التطورات في المشهد الأمني في جنوب أوربا على مركزية البحر المتوسط في اهتمامات حلف الناتو، وبالإضافة إلى التحديات الملحة في العلاقات مع روسيا، يعتبر أمن البحر المتوسط منطقة اختبارات رئيسية لكل من إستراتيجية حلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي خلال السنوات المقبلة.

وقد نشر "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة GMF تقريراً أعده "إيان ليسر" Iano.lessor وهو مدير بارز في شؤون السياسة الخارجية والأمنية في صندوق مارشال، نحن عنوان الولايات المتحدة ومستقبل أمن البحر المتوسط تطرق خلاله إلى التحديات والدينامية الجديدة أمام كل من حلف الناتو والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للحفاظ على أمن المتوسط، أصبحت أزمات البحر المتوسط تحتل قدراً من اهتمامات صانعي السياسة الأمريكية.

ويرتكز الاهتمام الأمريكي باستراتيجيات الأمن المتوسطي على ثلاثة محفزات وهي:

1- ستكون الولايات المتحدة مهتمة بمنطقة البحر المتوسط كفاعل هام في الأمن الأوروبي، وقد مثل ذلك هدفاً هاماً لواشنطن أثناء الحرب الباردة، ولكن لم يكن ذلك دافعاً حينها لتكون أولوية في الإستراتيجية الأمريكية. وقد تغير ذلك مع تصاعد تهديد "داعش" ومشكلة الدول الفاشلة في جنوب المتوسط.

- وفيما يتعلق بالأمن: سترتبط المشاركة الأمريكية بشكل وثيق بالمخاوف الدفاعية الأوروبية.

ومع تصاعد مكافحة الإرهاب كمصدر للتهديد بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا ستشكل منطقة البحر المتوسط مسرحاً للعمليات العسكرية خاصة مع تزايد تهديدات "القاعدة" و"داعش" إزاء القوات البحرية وعمليات الشحن التجاري في البحر المتوسط.

ومن الناحية السياسية أيضا قد تشغل أوروبا المزيد من الاهتمام الأمريكي كجزء من العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا عامة في السنوات المقبلة.

2- تسعى الولايات المتحدة إلى أن يكون لها تواجد في البحر المتوسط كطريق إلى مناطق حيوية أخرى، وبالرغم من أنه تم تخفيض حجم الأسطول السادس عما كان عليه أثناء الحرب الباردة، فإن قدرة واشنطن على عبور البحر المتوسط وقناة السويس ونقل القوات والمواد بين المحيط الأطلسي والخليج العربي والمحيط الهندي لا يزال مهما.

3- تشهد منطقة حوض المتوسط عددا هائلا من الأزمات وبؤر التوتر، بدءا من الساحل إلى بلاد الشام، ومن ليبيا ومصر ومن أزمات الحدود في تركيا مع سوريا والعراق وبالتالي ستطول قائمة مطالب الدفاع والمساعدات الأمريكية ويضاف إلى ذلك أزمة قبرص التي لم تصبح مشكلة في حد ذاتها ولكنها باتت عائقا إستراتيجيا أمام التعاون الأمني بين الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وكذلك العلاقات مع أنقرة.

يشكل الانكشاف الأمني لمنطقة الجنوب الأوروبي دافعا أساسيا لإستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي منطقة البحر المتوسط حيث أن تصاغ الإستراتيجية الأمريكية وفقا لمتطلبات الأمن الأوروبي.

ثمة حاجة لأساليب مبتكرة لتعويض المستويات المنخفضة من التواجد الأمريكي في المنطقة، حيث سيدفع انتشار الأزمات وبؤر التوتر في جميع أنحاء البحر المتوسط والمخاوف الأوروبية في هذا الصدد نحو المزيد من المطالب بالتواجد العسكري الأمريكي خاصة القوات البحرية والجوية، وبالتالي لم تعد قضايا الدفاع التقليدي هي التحدي الآن لكن سيكون لقضايا (الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والأمن الإنساني) الأولوية في ذلك.

وتبدو ضرورة تعميق التعاون بين الإتحاد الأوروبي وواشنطن في مجال الإنذار المبكر والتواجد والاستجابة السريعة للمخاطر الأمنية في منطقة حوض المتوسط⁽¹⁾.

¹ -الموقع الإلكتروني: www.Fulurecenter.ae/ PHP ?= 533 study.

خلاصة:

تعتبر أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة منعرجا حاسما حيث أبرزت ضعف للعالم تجاه التهديدات القائمة وطرحت مخاوف جديدة وجدية حتى لدى الدول الكبرى.

وقد ظلت مسألة الأمن محل اهتمام هذه القوى في العلاقات الدولية، وتعد منطقة المتوسط من أكثر الأقاليم استثناءا بالنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصرة.

اختلفت الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة باختلاف الفترات الزمنية في كل من الرؤساء الأمريكيين بداية من بوش الأب إلى غاية حكم الرئيس أوباما.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الإستراتيجيات المتبناة من قبل أمريكا إلا أن هدفها الوحيد والأساسي هو الحفاظ على مصالحها وعلى مكانتها كقوة مهيمنة على العالم.

الخاتمة:

- من خلال كل ما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

1- مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها.

إذ سيطرت ولوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي، الذي تسعى من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها وتتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها، وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.

2- ساهمت التغيرات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة في تغيير العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ترتكز بالأساس على المنظور الواقعي لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية على أن تكون أكثر قدرة على التحرك لمواجهة التحديات العالمية الجديدة وقد انسحب هذا التحرك إلى منطقة البحر المتوسط التي تستهدف ترتيبات أمنية أوروبية بالدرجة الأولى، ولذلك فهي تبدو وللوهلة الأولى منطقة نفوذ أوروبية بامتياز إلا أن التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة جعلها مفتوحة على أبواب التدخل الأمريكي "المدروس" لكسر الاحتكار الأوروبي، مستمر بذلك التحولات على مفهوم الأمن نظرياً.

3- على مر التاريخ كانت ولا تزال المنطقة المتوسطية مركز اهتمام وتجاذب بين القوى الإقليمية والدولية قضية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط تعتبر أولوية من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى. والتي تسعى من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تأمين مصالحها في هذه المنطقة.

برز هذا التوجه بوضوح بعد عمليات الحادي عشر من سبتمبر، من خلال التطور النوعي في العلاقات الأمريكية المتوسطية، ما أكد حقيقة أن الولايات المتحدة فاعل استراتيجي له

دوره ووزنه الخاص في الهندسة الأمنية للمتوسط، وهو مرشح للزيادة خاصة مع التبعية الأمنية الأوروبية للحلف الأطلسي.

4- الدول المتوسطية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، إذ هناك غياب تصور مشترك لدى دول جنوب المتوسط لما يشكل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها ويبقى هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة (كجامعة الدول العربية والإتحاد المغاربي) التي هي أطر عاطلة أو الانفتاح على ترتيبات إقليمية أخرى للخروج من دائرة النفوذ الأوروبي- أمريكي.

5- المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي- أمريكي سيكون له انعكاسات على المنظومة الأمنية للدول العربية المتوسطية، التي تسعى كل قوة إلى احتوائها في إطار الترتيبات الخارجية لإقامة نظام دولي جديد، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة.

6- تتموقع السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط انطلاقا من صياغة رؤية إستراتيجية للمنطقة قابلة للتوسيع والتجزئة، فمنطقة البحر المتوسط تعتبر من المناطق التابعة جيو- إستراتيجية للشرق الأوسط وذلك عبر تبني مشاريع أمريكية تهدف إلى إلحاق المتوسط بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث تبقى الرؤية الأمريكية للمتوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير غير قابلة للتجزئة فيما يتعلق بديمقراطية الدول العربية، في حين تختلف الرؤية عند التعامل مع المنطقة بمفهوم "المصلحة الوطنية"، على اعتبار أن المتوسط الشرقي يعد نقطة ارتكاز بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في حين كان المتوسط الغربي وما زال حكرا على التواجد الفرنسي الذي تعتبره الولايات المتحدة "لوظرفيا" جبهة أوروبية بالنيابة للإستراتيجية الغربية، غير أن المعادلة تغيرت بعد الحرب الباردة ليصبح التواجد الأمريكي في المتوسط حقيقة قائمة.

7- تعددت المهام الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، حيث تقاسمته بين متوسط شرقي لاحتواء سوريا ولبنان في إطار تفاعلات قضية الصراع- الإسرائيلي.

8- ما يزيد من تعقيد الواقع الأمني في منطقة المتوسط هو دور الفواعل العالمية والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها في المنطقة بغض النظر عن تحقيق نظام أمني فيها، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة لها رؤية بعيد عن المشاركة في تحقيق هذا الهدف والاتجاه الأوحده هو كيفية تحقيق جزء من هذا النظام الأمني لحفظ مجموع مصالحها، والتي تنشأ وتتطور حسب مسار تطور الهوية وأبعادها.

خريطة رقم 01: انتشار الأساطيل الأمريكية في منطقة المتوسط

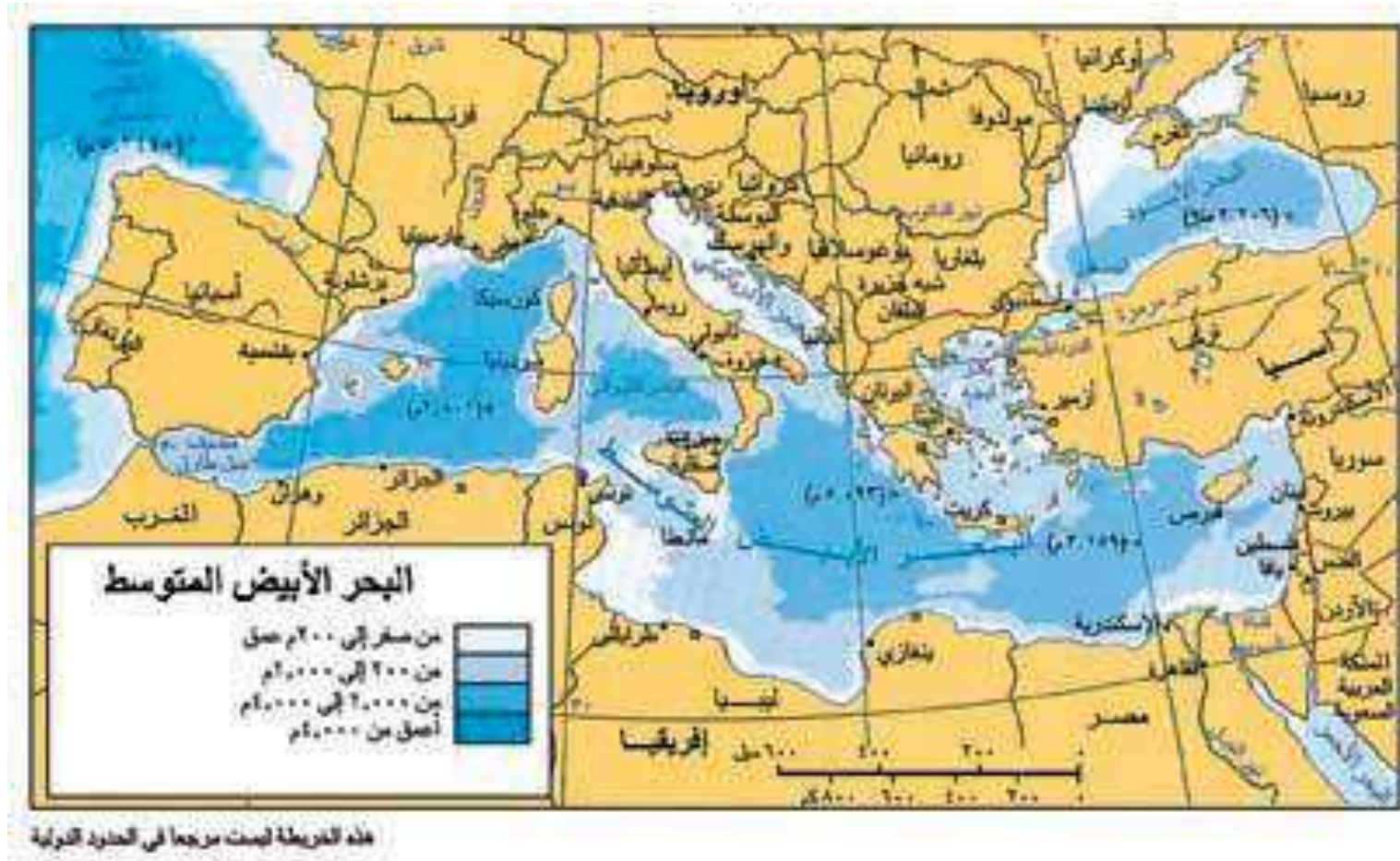


خريطة رقم 02: الدول المستهدفة من طرف التنظيمات الإرهابية.



w.w.w.Wikipedia.com

خريطة رقم 03 : دول الحوض المتوسط.



w.w.w.Wikipedia.com

قائمة المصادر و المراجع:

I. باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- ابن المنظور، لسان العرب، القاهرة، ط1، دار الحديث، 2003.
- 2- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، القاهرة، دار العربي، 2008.
- 3- جيمس دورتي وربنبا لتستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ديسمبر 1985.
- 4- دكتور محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، مركز الإعلام الأمني.
- 5- سعيد اللاوتدي، القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا، دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2001.
- 6- طه المجذوب، الأمن الأوروبي، المتوسطي من جهة نظير مصرية، السياسية الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية السنة 32، 1996.
- 7- عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- عبد الناصر الجندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، ط1، 2007.
- 9- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي - الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 10- علي زيد عبد الله فتحي العلي، السياسة الدولية والاستراتيجية القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعيات و آفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2010.

- 11- فواز جرجس السياسة الأمريكية كيف تصنع ومن يصنعها مركز الدراسات الوحدة العربية ط1، 1998.
 - 12- ليندة عكرون، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول وشمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
 - 13- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
 - 14- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.
 - 15- محمد عمارة مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة، مصر، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 2009.
 - 16- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية حرب الباردة (الدراسة في الرهانات والأهداف)، دار الفخر للنشر والتوزيع، 2006.
 - 17- ناصف يوسف حتى، نظرية العلاقات الدولية، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985.
 - 18- ناضم عبد الواحد جاسور، تأثيرات الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.
 - 19- نوردين حشود الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012.
 - 20- هادي قببسي، "سياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية"، مصر، القاهرة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.
- 2- مواقع الأنترنت:
- 1- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته، 2003
www.achr.ma/at381.HTm
The Copenhagen school(international relation)
[Htme.HTTP://www.wikipedia.com/secruty the cope Hagen](http://www.wikipedia.com/secruty the cope Hagen)
school/ Copenhagen

- 2- مدرسة كوبنهاغن و الديكتاتورية الأمنية، نوفمبر 2015
www.sasaport.com.opinion
 - 3- التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن، شوفي مريم 20-01-2014، الحوار المتمدن:
www.nn.ahenar.org
 - 4- الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديدات_ دراسة نظرية في مفاهيم و الأمن:
http : www-caus.org./b/PDF/Emmagasine Article/19-20.
 - 5- قلواز إبراهيم، الأبعاد الجيوسياسية للمنطقة الأورو متوسطية:
al arabi .com/news PHP extend.347.www.ruaton
 - 6- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر:
HTTPS://scribd.com/doc/2426620337//
 - 7- البحر الأبيض المتوسط:
Ency.Kacemb.com
 - 8- د- عبد الجليل زيد المرهوت، باحث وخبير استراتيجي منخفض في شؤون النظام الإقليمي الخليجي، الولايات المتحدة تعزيز قدراتها في المتوسط:
knowledgegate/ opinion/ 2012 www.aldjzera.net
 - 9- سميحة عبد الحليم، الصراع الروسي- الأمريكي في المتوسط 2013 :
/T82311-topic.www.arabic.military.com
- 3- مقالات و مراكز البحوث:
- 1- جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات، القاهرة، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حاف شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة 1999-2008.
 - 2- دكتور كمال الأسطل- الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، 16-01-2011، الجزء الأول.

4- مذكرات الماجستير:

- 1- نصر الدين فورة، النظرية المثالية في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير - كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة منتوري - قسنطينة - 2008-2009.
- 2- قريب بلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية والتعاون والعلاقات الدولية - سياسة الاتحاد الأوربي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات - جامعة لحاج لخضر - باتنة - 2010-2011.
- 3- حليلة حقاني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية - دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، جامعة الجزائر سنة 2011-2012.
- 4- رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة - كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي 2008-2009.
- 5- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتين المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، السنة الجامعية 2011-2012.

الفهرس:

08.....	مقدمة
09.....	أهمية الدراسة
10.....	الإشكالية
11.....	حدود الدراسة
12.....	الفرضيات
10.....	منهجية الدراسة
13.....	أدبيات الدراسة
15.....	تقسيم الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري الأمن

17	تمهيد.....
18	المبحث الأول: مفهوم الأمن.....
	المطلب الأول: تعريف الأمن.
18	1- لغة.....
18	2- الأمن اصطلاحاً.....
21	المطلب الثاني: أنواع الأمن.....
22	المبحث الثاني: نظريات الأمن.....
22	المطلب الأول: الأمن بالمنظور الواقعي والمثالي و اللبرالي.....
26	المطلب الثاني: توسع مفهوم الأمن (مدرسة كوبنهاغن).....
30	المبحث الثالث: مستويات الأمن.....
30	المطلب الأول: الأمن القومي.....
32	المطلب الثاني: الأمن الإقليمي.....
34	المطلب الثالث: الأمن الانساني.....
36	خلاصة.....

الفصل الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والأمن المتوسطي

تمهيد.....	38
المبحث الأول: واقع الأمن في المتوسط.....	39
المطلب الأول: المكانة الإستراتيجية للمتوسط.....	39
1- تعريف منطقة المتوسط.....	39
2- الأهمية الجيوسياسية.....	40
3- الأهمية الاقتصادية.....	42
4- الأهمية الحضارية.....	43
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط.....	43
1- الهجرة والهجرة غير شرعية.....	47
2- الإرهاب.....	51
3- الجريمة المنظمة.....	56
المطلب الثالث: الأمن من المنظور الأوروبي.....	62
المبحث الثاني: السياسة الأمريكية في المتوسط.....	66
المطلب الأول: السياسة الأمريكية اتجاه سوريا.....	67
المطلب الثاني: السياسة الأمريكية اتجاه لبنان.....	69
المطلب الثالث: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.....	70
المبحث الثالث: التواجد الأمريكي في المتوسط.....	72
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأمريكية في المتوسط.....	72

المطلب الثاني: الأسطول السادس.....73

المطلب الثالث: الحلف الأطلسي.....76

خلاصة.....79

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية ودورها في المتوسط ومتطلبات الأمن في المتوسط

تمهيد.....	81
المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.....	82
المطلب الأول: إستراتيجية بوش الأب.....	82
المطلب الثاني: إستراتيجية بيل كلينتون.....	83
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.....	84
المطلب الأول: إستراتيجية جورج بوش الابن.....	84
المطلب الثاني: إستراتيجية أوباما.....	86
المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط.....	89
المطلب الأول: سيناريو متشائم.....	89
المطلب الثاني: سيناريو ناجح.....	93
خلاصة.....	95
الخاتمة.....	97
الملاحق.....	101
قائمة المراجع.....	105